61 | 15 شباط - 2025

# IRAQCOPY

## Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن غدًا لإدارة المخاطر وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

# ازمة المياه في العراق: التكيف المناخي في ظل ظروف الصراع

غدا لإدارة المخاطر
Ghadan For Risk Management

## مؤسسة «غدًا لإدارة المخاطر»

هي مركز بحثي واستشاري مستقل يختص بتحليل المخاطر الوطنية والدولية التي تواجه العراق، مع تركيز على الأمن القومي والاستقرار السياسي والاقتصادي، وتقديم حلول استراتيجية تدعم صناع القرار لبناء عراق آمن ومستدام.

غداً لإدارة المخـاطر
Ghadan For Risk Management

# IRAQCOPY
## Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن غدًا لإدارة المخاطر وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks


فريق التحرير

د. عباس راضي
د. نصر محمد علي
د. كرار انور البديري
فيصل الياسري
أحمد الوندي

+9648905400123 Head@hewariraq. com

IRACOPY

صورة الغلاف: ASAAD NIAZI
صاحب حقوق الطبع والنشر: AFP

## هذا العدد

يغطي هذا العدد الخاص من IraqCopy دراسة بيئية مطولة اعدها مجموعة من الباحثين والاكاديميين في مؤسسة الدراسات الإقليمية والدولية في الجامعة الامريكية في السليمانية. تستكشف الدراسة المعنونة «**أزمة المياه في العراق: التكيف المناخي في ظل ظروف الصراع**»السبل المتاحة امام الهيئات الحكومية المحلية في اربع محافظات عراقية – أربيل والسليمانية والبصرة وذي قار ـ وكذلك السلطات المركزية لمعالجة ازمة المياه في العراق وتحييد الاضطرابات المصاحبة لهذه الازمة من خلال التركيز على معالجة العقبات السياسية المحلية وحلول الحوكمة الشاملة بدلا من اللجوء الى ردود الفعل والاستجابات الانية. وتسعى الدراسة الى تحقيق هدفين, الأول يتمثل بتقديم تحليل مفصل للمخاطر المتعلقة بالمياه والمناخ على المستوى المحلي في المحافظات المشار اليها انفا, اما الهدف الثاني فيتمثل بدراسة اثار الديناميات المحلية على نظام حوكمة المياه على المستوى الوطني. وتؤكد الدراسة على ان معالجة ازمة المياه تتطلب من الحكومة العراقية والمنظمات الدولية الاستثمار في البنية التحتية للمياه بما يضمن الحفاظ على مصادر المياه وصيانتها, بالإضافة الى تعزيز جهود التماسك الاجتماعي الضرورية لترسيخ الثقة بين المجتمعات المحلية في المناطق التي تعاني من شحه المياه.

# ازمة المياه في العراق: التكيف المناخي في ظل ظروف الصراع

تأليف:

**ماك سكيلتون/** المدير التنفيذي لمؤسسة الدراسات الإقليمية والدولية (آيرس) في الجامعة الامريكية في السليمانية وزميل بحثي في كلية الملك في لندن.

**زمكان علي سليم/** زميل ابحاث اقدم في مؤسسة الدراسات الإقليمية والدولية (آيرس) في الجامعة الامريكية في السليمانية.

**كرم روبيل/** باحث مشارك في مؤسسة الدراسات الإقليمية والدولية (آيرس) في الجامعة الامريكية في السليمانية مختص بالسياسات البيئية والحوكمة.

**مها ياسين/** زميل باحث في مؤسسة الدراسات الإقليمية والدولية (آيرس) في الجامعة الامريكية في السليمانية مختصة بالسياسات البيئية والامن المناخي.

المصدر:

**مؤسسة الدراسات الإقليمية والدولية (آيرس)/**
**الجامعة الامريكية في السليمانية**

التاريخ:

**تشرين الثاني 2024**

ترجمة وتحرير:

**نصر محمد علي & احمد الوندي & فيصل عبد اللطيف**

## ملخص تنفيذي

يصارع العراق أزمة مياه حادة، بسبب الجفاف غير المسبوق، والنزاعات المائية العابرة للحدود مع البلدان المجاورة، وتضرر البيئةوالبنية التحتية الممتد لفترات طويلة والناجم عن عقود من الصراع. وقد أدى الإجهاد المائي الذي طال أمده إلى اضطرابات اجتماعية وسياسية واسعة النطاق تجلت في الاحتجاجات والاضطرابات في مختلف المحافظات. يقدم هذا التقرير تحليلاً معمقا للمخاطر المتعلقة بالمناخ والمياه في أربع محافظات - أربيل والسليمانية والبصرة وذي قار - مسلطاً الضوء على الديناميكيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تنفرد بها كل منطقة. وفي الوقت الذي يجب أن تستمر فيه الجهود الدبلوماسية لمعالجة قضايا المياه العابرة للحدود بالتوازي، يؤكد هذا التقرير على جانب مهمل إلى حد كبير من أزمة المياه في العراق: العقبات السياسية المحلية والمالية التي تعترض الاستثمارات في البنى التحتية للمياه. ان تكيف العراق مع المناخ سيعتمد اعتماداً كبيراً على التغلب على التحديات السياسية دون الوطنية والوطنية الراسخة التي تحول دون الإدارة الفعالة للمياه وتطوير البنية التحتية.

IRAQ COPY

يجادل التقرير بالقول أن التكيف الفعال مع المناخ في بيئة تعيش النزاع او مرحلة ما بعد النزاع كما هو الحال في العراق يتطلب تجاوز الحلول التقنية ضيقة الأفق والانتقال إلى استثمارات أوسع في ميدان الحوكمة والبنية التحتية، والتي لا يزال من الصعب تنفيذها بسبب القيود السياسية الكبيرة ومحدودية المحفزات الاقتصادية المتوفرة. لقد تسببت عقود من التركيز غير المتناسب على الأمن إلى نقص حاد في تمويل الأنظمة البيئية والمائية في العراق - وهي فجوة تورطت فيها الحكومة والجهات المانحة الدولية على حد سواء. وبالنظر إلى الإهمال الطويل الأمد للبنية التحتية الأساسية، فإن تدابير التكيف مع المناخ المستهدفة، مثل تقنيات الزراعة المستدامة أو مصايد الأسماك المرنة غير كافية. وفي حين أن هذه المقاربات التقنية قد تفيد مجموعات صغيرة، إلا أنها محدودة للغاية لمعالجة أزمة المياه الواسعة النطاق والمنهجية في العراق. هناك حاجة إلى استثمارات كبيرة في البنية التحتية الأساسية - مثل محطات معالجة المياه، وشبكات المياه، وقنوات الري المغطاة - في جميع أنحاء محافظات البلاد الـ 19 للحفاظ على موارد المياه في العراق وحمايتها مع تسارع وتيرة التغير المناخي. سيتطلب تحقيق هذا الهدف وجود حوار سياسي وبناء توافق في الآراء على المستويين المحلي والوطني لتعبئة الموارد اللازمة لإجراء إصلاحات شاملة وتغييرات كبيرة في أولويات الميزانية.

## نتائج الدراسة حسب المحافظة

### أولا: أربيل

تواجه أربيل ندرة شديدة في المياه بسبب النمو الحضري السريع في أعقاب الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام 2003، وعدم كفاية البنية التحتية للمياه. وقد أصبحت الاحتجاجات على ندرة المياه شائعة بشكل متزايد. وقد اعتمدت حكومة إقليم كردستان على تدابير قصيرة الأجل، مثل حفر الآبار، التي تستنزف المياه الجوفية، بدلاً من الاستثمار في حلول مستدامة للبنية التحتية. ويشكل العجز في الميزانية الناجم عن الانقسامات السياسية عقبة رئيسية أمام القيام بهذه الاستثمارات.

IRAQ COPY

**ثانيا: السليمانية**

تعاني المناطق النائية مثل دربندخان من تلوث كبير للمياه بسبب مياه الصرف الصحي غير المعالجة والنفايات الصناعية والتي تفاقمت بسبب التهميش السياسي واشعلت تظاهرات حاشدة عطلت من النقل في مناطق حيوية. كما تعثر استكمال مشروع معالجة المياه في المدينة بسبب الصراعات السياسية والمالية الاوسع نطاقا داخل حكومة إقليم كردستان.

**ثالثا: البصرة**

لقد خلق التلوث في المجاري المائية وعدم كفاية البنية التحتية للمياه أزمات صحية وتسبب هذا الامر في اشعال مظاهرات حاشدة. وعلى الرغم من اتخاذ السلطات المحلية خطوات لتحسين معالجة المياه بعد أزمة المياه في عام 2018، إلا أن التحديات المالية والتنظيمية المستمرة تعيق التقدم في هذا المجال. وقد اسهم تحسين التنسيق مع بغداد في تحقيق انفراجه بسيطة، لكن الوضع لا يزال غير مستقر بسبب الخلافات المتعلقة بالموزانة والانقسامات السياسية.

**رابعا: ذي قار**

لقد تسببت الشحة الحادة في المياه وارتفاع نسبة الملوحة وضعف التنسيق بين الدوائر المختصة الى تأجيج التوترات الاجتماعية والنزاعات بين المجتمعات التي تعتمد على الزراعة. وقد أدت التغييرات المتكررة في القيادات داخل المحافظات وعدم كفاية الاستثمارات في البنية التحتية الى زيادة اعاقة الجهود المبذولة لمعالجة الازمة.

**أفكار لوضعها في الحسبان عند وضع السياسات**

1. **البنية التحتية كركيزة أساسية للتكيف:** يتوجب على الحكومة العراقية والمنظمات الدولية إعطاء أولوية لإعادة بناء حوكمة المياه والاستثمار في البنية التحتية للمياه ذات الأهمية الحيوية. هذه الاستثمارات الاساسية ضرورية لأي برنامج يهدف الى التكيف

IRAQ COPY

والتعامل في هذا المجال مستقبلا. وبالنظر إلى التكاليف الكبيرة المرتبطة بإعادة بناء البنية التحتية - مثل مؤسسات معالجة المياه, وشبكات المياه، وأنظمة الري, فإن الحوار السياسي أمر بالغ الأهمية من أجل حشد الموارد وتنضيج توافق في الآراء بين مختلف أصحاب المصلحة على المستويين المحلي والوطني.

2. **استراتيجيات التكيف المحلية والشاملة**: يجب ان تعالج جهود التكيف مع المناخ الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة بكل محافظة, والاقـرار بان التحديات المرتبطة بالمياه تختلف من مكان الى اخر في العراق. ان تنسيق الحلول المحلية مع الجهود الوطنية سيضمن ان التحسينات الرامية لتخفيف الضغط على المياه في منطقة معينة لا يكون على حساب المناطق الأخرى.
3. **تعزيز التماسك الاجتماعي:** بالتزامن مع التحسينات في مجال البنية التحتية ومجال الحوكمة, ينبغي ان تعزز مبادرات التماسك الاجتماعي الحوار والتعاون في المناطق التي تعاني من شحة المياه. ومن خلال الربط ما بين تطوير البنية التحتية والمشاركة المجتمعية, يمكن ان تساعد هذه الجهود في بناء الثقة بين المجتمعات المحلية والسلطات الحكومية وتخفيف حدة النزاعات وضمان استدامة إصلاحات الحوكمة على المدى البعيد.

## مدخل

### السياق

يواجه العراق ازمة مياه متفاقمة تعمقها بشكل كبير تقلص التدفقات المائية القادمة من خلف الحدود بسبب إجراءات بناء السدود التي تقوم بها تركيا وإيران وبسبب موجات الجفاف غير المسبوقة وسوء إدارة المياه.

كما تركت الآثار البيئية المدمرة للحروب المتتالية، بما في ذلك الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينيات، وحرب الخليج في عام 1991، والغزو الذي قادته الولايات المتحدة في عام 2003 والاحتلال العسكري الذي أعقبه، وصعود تنظيم داعش وسقوطه بين عامي 2014 و2017، إرثاً

IRAQ COPY

مستمراً على إمدادات المياه في البلاد.[1] لم تتسبب هذه النزاعات بعقود من الأضرار والتلوث البيئي الواسع النطاق فحسب، بل أدت أيضاً إلى تدمير البنية التحتية للمياه في البلاد وزادت من ضعفها أمام تغير المناخ.

ولا تزال البنى التحتية الأساسية اللازمة لتنقية المياه النظيفة وتوزيعها وإيصالها إلى المنازل والمزارع تعاني من ضعف شديد من شمال البلاد إلى جنوبها. وقد سمح ضعف آليات إنفاذ القوانين المتعلقة بالنفايات الصناعية والنفطية للجهات الفاعلة المحلية والدولية بتلويث المجاري المائية في البلاد دون عقاب. إن ندرة المياه وتلوث المياه وجهان لعملة واحدة: حيث يؤدي انخفاض التدفقات إلى تركيزات أعلى من الملوثات، مما يؤدي إلى انتشار الأمراض المنقولة بالمياه.

وتسليطاً للضوء على العواقب البعيدة المدى للأزمة، أثارت فترة الإجهاد المائي التي طال أمدها في العراق مخاوف بشأن احتمال حدوث اضطرابات اجتماعية وسياسية،[2] بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الاحتجاجات الجماهيرية،[3] والصراعات المحلية،[4] والنزوح والهجرة القسرية.[5] ففي الوقت الذي اتاحت فيه زيادة هطول الأمطار في عام 2024 فترة خففت من ظروف الجفاف الشديد في السنوات الثلاث الماضية وخففت من الإجهاد المائي والتوترات الاجتماعية والسياسية ذات الصلة، يشك معظم الخبراء في أن المنحى الإيجابي في إمدادات المياه الإجمالية الذي شهدته البلاد هذا العام سيؤدي إلى مكاسب دائمة، خاصة عند النظر إلى تحديات الحوكمة المترسخة الأوسع نطاقاً التي تواجهها موارد المياه في العراق. هناك دلائل إيجابية على أن الحكومة الحالية برئاسة محمد شياع السوداني تأخذ إدارة المياه بجدية أكبر بكثير من الإدارات السابقة. وللاستفادة من هذا الزخم، تستكشف هذه الورقة البحثية كيف يمكن للهيئات الحكومية المحلية في أربع محافظات وكذلك السلطات الوطنية معالجة أزمة المياه في العراق - وتصاعد الاضطرابات الاجتماعية المصاحبة لها - من خلال التركيز على معالجة العقبات السياسية على المستوى المحلي وحلول الحوكمة الشاملة على المستوى الوطني، بدلاً من اللجوء إلى ردود الفعل والاستجابات الأمنية.

IRAQ COPY

## اهداف ومجال الدارسة

تؤثر أزمة المياه في العراق على كل محافظة من محافظات العراق بشكل مختلف، حيث أن لكل منها سياقات اجتماعية وسياسية واقتصادية فريدة من نوعها. ويسعى هذا التقرير الى تحقيق هدفين شاملين: أولاً، تقديم تحليل مفصل للمخاطر المتعلقة بالمناخ والمياه على المستوى المحلي في أربع محافظات عراقية (أربيل والسليمانية والبصرة وذي قار)، وثانياً، دراسة آثار هذه الديناميكيات المحلية في تشكيل تحديات الحوكمة الأوسع في إدارة المياه على المستوى الوطني. ويقتصر نطاق هذه الورقة على المستويين الوطني ودون الوطني، مع استبعاد الجوانب الجيوسياسية من التحليل. تمثل النزاعات المستمرة حول المياه العابرة للحدود بين العراق وجيرانه، لا سيما تركيا وإيران، تحدياً كبيراً لجهود إدارة المياه في العراق بسبب تأثيراتها الهائلة على إمدادات المياه بشكل عام. ومع ذلك، فإن احتمال حل هذه النزاعات على المدى القريب لا يزال ضعيفاً.

وفي الوقت الذي يجب أن تستمر فيه الجهود الدبلوماسية، إلا أن الأولوية الفورية بالنسبة للعراق يجب أن تكون معالجة تحديات إدارة المياه التي طال أمدها على المستويين الوطني ودون الوطني. ولحسن الحظ، هناك بالفعل مؤشرات تدل على أن الحكومة العراقية الحالية تبتعد عن عادة إلقاء اللوم على القضايا العابرة للحدود وحدها وتجاهل إدارة المياه الداخلية. تسعى هذه الورقة إلى البناء على هذا التحول في الخطاب والسياسة. فمن خلال التركيز على ما يمكن تحقيقه داخل حدوده، يمكن للعراق إحراز تقدم في التخفيف من آثار ندرة المياه، حتى في الوقت الذي يخوض فيه غمار المفاوضات الصعبة المتعلقة بالمياه العابرة للحدود. كما أن معالجة أوجه القصور في الحوكمة هذه ستعزز مكانة العراق في المفاوضات.

## التكيف المناخي والصراع: المضي قدما

وتبرز اللغة الشائعة الاستخدام في دوائر الأمم المتحدة عن" النزوح المرتبط بالمناخ" و»الصراع المرتبط بالمناخ" و"العلاقة بين المناخ والسلام والأمن" تغير المناخ باعتباره المحرك الرئيسي لعدم الاستقرار

IRAQ COPY

في المناطق التي تعاني من ندرة المياه.[6] وبالفعل، يُحدث تغير المناخ تأثيرات كبيرة من خلال موجات الحر والجفاف، مما يؤدي إلى تفاقم نـدرة المياه والاضطرابات الاجتماعية ذات الصلة.[7] ومـع الاعتراف بالوتيرة المتسارعة لتغير المناخ، تشير نتائج هذه الورقة البحثية إلى أن احتمال حدوث اضطرابات وصراعات محلية بسبب ندرة المياه يرتبط مباشرة بأوجه القصور الطويلة الأمد في إدارة المياه. إن الطريقة الأكثر فعالية بالنسبة للعراق للاستعداد لتغير المناخ والاضطرابات الاجتماعية والسياسية ذات الصلة هي معالجة أساسيات الحوكمة أولاً, أي الثغرات طويلة الأمد في الإدارة المحلية والوطنية للمياه والبيئة الناشئة عن أربعة عقود من الصراع والاضطرابات السياسية. ولهذه الحجة آثار على الحكومة العراقية، فضلاً عن المنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية العاملة في العراق. إن تركيز المانحين الدوليين على قدرة المجتمع المحلي على الصمود وعلى الزراعة المستدامة ومشاريع البنية التحتية البيئية الصغيرة للمساعدة في التكيف مع المناخ أمر يستحق الثناء، وهو بالتأكيد تحسن عن عقدين من الاستثمارات غير المتناسبة للغاية في مجال الأمن. ومع ذلك، فإن هذا التركيز يخاطر بتصوير ندرة المياه كنتيجة حتمية لموجات الجفاف وموجات الحر الطويلة على انها امر طبيعي يمكن تقبله، بدلاً من اتخاذ خطوات لمعالجة الثغرات الأساسية في إدارة المياه في بلد يستفيد من أكبر نهرين في المنطقة. وكما ستوضح دراسات الحالة الأربع، فان الاحتجاجات بين العراقيين في حالة تزايد من الشمال إلى الجنوب مدفوعين بشكاوى مشروعة بشأن سوء نوعية المياه وعدم تكافؤ فرص الحصول على المياه. في الجنوب، ولا سيما في المناطق الزراعية مثل ذي قار، أثارت هذه المظالم التوترات وحتى العنف داخل المجتمعات المحلية وشجعت على انعدام الثقة العميق بسلطات الدولة. ولمعالجة أزمة المياه في العراق وما ينتج عنها من اضطرابات اجتماعية وسياسية بشكل فعال، فانه من الضروري اتباع نهج يرتكز على شقين. أولاً وقبل كل شيء، يجب على كل من الحكومة العراقية والمنظمات الدولية الاستثمار في البنية التحتية الحيوية للمياه وآليات التنظيم البيئي، بما يضمن الحفاظ على مصادر المياه وصيانتها. ثانياً، إن جهود التماسك الاجتماعي ضرورية لتعزيز

IRAQ COPY

التواصل والثقة بين المجتمعات المحلية في المناطق التي تعاني من شح المياه، وكذلك بين المواطنين والشركاء الحكوميين على المدى الطويل. وفي غياب مثل هذا التواصل والحوار، ستبقى الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كردستان العراق عالقة في دائرة رد الفعل، حيث تتواصل مع المجتمعات التي تعاني من نقص المياه فقط في لحظات الأزمات بدلاً من إنشاء خطوط اتصال مؤسسية. وفي ظل غياب الاستثمارات في البنية التحتية للمياه وتعزيز اللوائح البيئية, ستبقى الجهود الرامية إلى تعزيز التماسك الاجتماعي محدودة في ظل استمرار معاناة المجتمعات المحلية من ندرة المياه وتلوثها المتزايد، مما يؤدي إلى حدوث اضطراب اقتصادي وتصاعد في مستويات التوترات الاجتماعية.

## مناهج البحث

استخدم البحث لتحقيق الأهداف أعلاه نهجا مختلط الأساليب يجمع بين جمع وتحليل البيانات النوعية والكمية. فعلى المستوى الوطني, اجرى الباحثون 140 مقابلة مع الأطراف المعنية بما في ذلك, مسؤولين حكوميين وقادة مجتمعيين وأعضاء من المجتمع المدني في عموم مناطق أربيل والسليمانية والبصرة وذي قار. كما تم اجراء مقابلات إضافية في محافظة ميسان, لكن الظروف السياسية غير المستقرة حالت دون الوصول الى نتائج موثوقة. لقد هدفت هذه المقابلات والتي أجريت للفترة ما بين تموز وكانون الأول 2023 الى جمع تصورات حول تحديات المياه على المستوى المحلي ومشاكل الحوكمة والحلول الممكنة لهذه المشاكل. كما قام الباحثون باجراء زيارات ميدانية لمواقع البنية التحتية للمياه بما في ذلك محطات المعالجة وخطوط الانابيب والمجتمعات المتأثرة بهذا الامر من اجل تقييم الواقع المادي لأنظمة المياه وجمع الملاحظات بشكل مباشر. اما على المستوى الوطني, فقد حدد الباحثون وعينوا الأطـراف الرئيسية الداخلة في عملية حوكمة المياه واجرى الباحثون 35 مقابلة. وقد شملت هذه المقابلات مسؤولين في وزارة الموارد المائية ووزارة البيئة ومكتب رئيس الوزراء وغيرها. وأخيرًا، أُجريت 30 مقابلة مع منظمات دولية وبعثات دبلوماسية تعمل في العراق بشأن

المياه وتغير المناخ. كما استفاد التقرير من البيانات الموجودة في وسائل الإعلام المحلية (المصادر العربية والكردية) وكذلك في تقارير السياسات التي أعدتها المنظمات المحلية والدولية.

## الجزء الأول: ازمة المياه في أربعة محافظات

يتناول هذا الجزء تحديات إدارة المياه في اربع محافظات عراقية ـ أربيل, السليمانية, البصرة, وذي قار, حيث تسببت ندرة المياه ورداءة نوعيتها بإشعال احتجاجات وساهمت بتعميق النزاعات المحلية. ويقدم هذا الجزء والذي يستند على 140 مقابلة مع الأطراف المحلية ذات العلاقة تحليلا لكيفية مساهمة العوامل المحلية السياسية والاقتصادية والبيئية في التحديات المرتبطة بالمياه والتوترات الاجتماعية. عند اخذ هذه الحالات معا فانها تقدم أساسا للسياسات التدخلية الهادفة الى التخفيف من وطأة هذه التحديات وتحسين منظومة حوكمة المياه على المستوى المحلي.

### محافظة أربيل

### السياق والتحديات

### مؤشرات نقص المياه وتنامي الاضطرابات في عاصمة الإقليم

خلال اشهر الصيف الحارة من عام 2023, واجه المسؤولون الحكوميون في مدينة أربيل ـ عاصمة إقليم كردستان ذات الأهمية السياسية والاقتصادية ـ سيلا من الشكاوى من ناخبيهم بخصوص شحة المياه. وقد أدت هذه الشكاوى في بعض الحالات الى تأجيج الخلافات بين جموع المواطنين في المدينة وتطلبت تدخلا عاجلا من المسؤولين. الا ان هذه المشكلة ليست وليدة اللحظة. فمع توسع مدينة أربيل بوتيرة سريعة في اعقاب الغزو الأمريكي للعراق, ظهرت توترات تتعلق بغياب المساواة في الوصول الى المياه في المدينة. ويذكر مسؤول حكومي سابق: «في العقد الذي أعقب عام 2003, كانت أربيل تنمو بسرعة كبيرة, الامر الذي تسبب بحدوث خلافات واقتتال وسقوط ضحايا بين المواطنين في احياء مدينة أربيل. على سبيل المثال, اندلع قتال في حي يدعى أربيل الجديدة بين

IRAQ COPY

الناس وسلطة إدارة المياه المسؤولة عن الاشراف على بئر في المنطقة. وهو ما اضطرني الى ان اهرع الى المكان لاحتواء المشكلة, ومع وصولي الى المكان, كان الناس اصابوا أحد الموظفين في منشأة المياه». وفي الآونة الأخيرة, وتحديدا منذ عام 2021, أصبحت مشكلة التوترات المرتبطة بالمياه مصدر قلق متزايد, وبدأ المسؤولين في التعامل مع القضية باعتبارها تهديدا متزايدا لاستقرار المدينة وتماسكها الاجتماعي.

لقد حددت المقابلات مع المسؤولين الحكومين في إقليم كوردستان وسكان مدينة اربية صلب المشكلة باستمرار فشل السلطات المعنية بانشاء بنى تحتية للمياه قادرة على التعامل مع التوسع العمراني المتزايد في المدينة, تاركة الكثير من احياء المدينة من دون قدرة على الحصول على مياه شرب بشكل كفوء. وقد ابدى هؤلاء مخاوفهم من اتساع الفجوة بين النمو الحضري من جهة والبنية التحتية للمياه من جهة أخرى بشكل تصبح معه غير قادرة على الصمود في عصر يسوده التغير المناخي.

## مسببات ندرة المياه في المدينة

تعود جذور المشكلة إلى أعقاب الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في عام 2003. فقد تدفق الناس من المناطق الريفية إلى أربيل، منجذبين إلى الطفرة الاقتصادية التي غذتها المساعدات والاستثمارات الأجنبية. وباعتبارها المعقل الحضري للحزب الديمقراطي الكردستاني والعاصمة الرسمية لحكومة إقليم كردستان، أصبحت المدينة نقطة محورية للتنمية السريعة. واستغلت حكومة إقليم كردستان، بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني، الارتفاع في النشاط الاقتصادي وزيادة عدد السكان، واستثمرت بكثافة في مشاريع البناء المربحة في قلب المدينة. ولم يتمكن الزعماء الأكراد ولا الشركاء الدوليون من إدارة هذا النمو السريع برؤية طويلة الأجل فيما يتعلق بالوصول إلى المياه. وبدلاً من معالجة الحاجة الماسة إلى تحديث وتوسيع أنابيب المياه المتدهورة في المدينة، الأمر الذي يتطلب تمزيق الشوارع وإبطاء الاقتصاد الذي يغذي التوسع، اختارت حكومة إقليم كردستان حلولاً أقل إزعاجًا.

IRAQ COPY

في عام 2004، قامت حكومة إقليم كردستان ببناء إفريز 3، وهو منشأة لتنقية المياه على طول نهر الزاب الكبير لزيادة إمدادات المياه إلى أربيل، بدعم من سلطة التحالف المؤقتة. وفي حين أدى بناء هذه المنشأة إلى زيادة إجمالي حجم المياه، إلا أنها لم تكن كافية للتغلب على عدم كفاءة نظام التوزيع (أي شبكات الأنابيب ومحطات الضخ) في المدينة سريعة التوسع. وبعبارة أخرى، فإن توفير كمية أكبر من المياه النقية للمدينة لا يضمن وصولها إلى المناطق المحددة التي تشتد الحاجة إليها لأن نظام التوزيع يعاني من عيوب هيكلية. وقد أدى الافتقار إلى نظام توزيع مناسب في نهاية المطاف إلى نقص واسع النطاق في المياه، وبالتالي إلى حدوث شكاوى ومطالب شعبية.

## تنامي الاحتجاجات والمطالب العلنية المتعلقة بالمظالم

لسنوات طويلة كان مواطنو مدينة أربيل يلتمسون المسؤولين الحكوميين لايجاد حلول بشأن ندره المياه, ولكن الظاهرة الاحدث في هذا المجال هو التعبير العلني عن المظالم والمعارضة عن طريق القنوات الإعلامية والاحتجاجات والمصادمات كتلك التي تمت الإشارة اليها انفا. وربما كنتيجة ثانوية للغضب إزاء التأخير المستمر في الرواتب، أصبح المواطنون أكثر جرأة في ربط ندرة المياه بالشعور العام بالحرمان الاقتصادي. وقد غطت وسائل وكالة روداو مؤخرًا احتجاجًا في حي بدوا في أربيل. وأعلنت امرأة مسنة: «لم نحصل على المياه لمدة عشرين يومًا! نحن نطالب بالمياه. تعطوننا رواتبنا مرة كل شهرين وأنا بحاجة إلى استخدامها على الفور لشراء المياه بهذا الراتب. لا أعرف ماذا أفعل.[8]

ويقر مسؤول في حكومة إقليم كردستان، وهو عضو في الحزب الديمقراطي الكردستاني، بفشل السلطات الحكومية في تعديل الرسوم بما يتناسب مع توفر المياه. وقال المسؤول: «ليس من الجيد أن ترسل الحكومة فواتير المياه إلى المواطنين الذين لا يحصلون على المياه بانتظام. يغضب المواطنون ويقولون إنهم لم يحصلوا على المياه لمدة أربعة إلى خمسة أيام والآن تطلب الحكومة رسومًا على المياه. وقد عبر بعض الناس عن غضبهم من خلال تدمير عدادات المياه في منازلهم».[9]

IRAQ COPY

وفي المقابلات التي أجريت مع أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني الذين يشغلون مناصب حكومية، كان القلق المشترك هو أن المنافسين الرئيسيين ومجموعات المعارضة الأصغر حجماً بدأوا في استخدام قضايا المياه في أربيل لصالحهم لجذب انتباه وسائل الإعلام ودفع الضغوط الشعبية.[10]

## الاستجابات السياسية والتداعيات

### الابتعاد عن الحلول قصيرة الامد

مع تزايد الشكاوى والاحتجاجات والمشاجرات المتعلقة بالمياه، اتجهت الحكومة المحلية إلى الاستجابة من خلال مزيج من التواصل غير الرسمي (أي التواصل مع المواطنين وقادة المجتمع لتخفيف المخاوف) والاعتماد على المياه الجوفية لسد الثغرات في الشبكة (أي من خلال حفر الآبار).[11] إن حفر الآبار منخفض التكلفة نسبيًا وسريع للغاية، الامر الذي يسمح للحكومة توفير المياه للمناطق المهملة خارج نطاق الشبكة في غضون أيام أو أسابيع، ولكن الاعتماد المفرط على الحفر يستنزف موارد المياه الجوفية بسرعة أكبر من قدرتها على التجديد.[12]

وأكد نائب محافظ أربيل مسعود محمد كراش خطورة المشكلة في أربيل: «في السابق كانت الآبار التي يبلغ عمقها 35 متراً تعمل وتمنحنا المياه، ولكن الآن جفت هذه الآبار ونحتاج إلى حفر ابار بعمق يتراوح ما بين 100 و700 متر أو أكثر للوصول إلى المياه».[13]وتحتفظ حكومة إقليم كردستان بسجل لعدد الآبار التي تقوم بإنشائها وفقاً للإجراءات الرسمية، ولكن ما يصل إلى 52% من الآبار في إقليم كردستان يتم حفرها دون تصريح رسمي.[14] وقد بدأت سلطات حكومة إقليم كردستان مؤخراً حملة لزيادة إنفاذ القوانين بشأن انتهاكات المياه الجوفية، والتي يراها معظم الناشطين البيئيين خطوة في الاتجاه الصحيح.

وتشير مصادر من داخل المجتمع المدني بان مسألة تنفيذ القوانين لا تزال غير متساوية بسبب وجود مصالح مترسخة تحول دون هذا الامر. فالقيادة العليا في إقليم كردستان تحتاج الى جعل الامر واضحا بان جهودها تغطي كل المستويات المجتمعية. وعلى كل من مدير الموارد

IRAQ COPY

المائية في وزارة الزراعة والموارد المائية في حكومة الإقليم ومديريات المياه في مدينة أربيل ومكتب المحافظ تطوير خطة طويلة الامد للمياه الجوفية تضع حدودا ومعاييرا واضحة على عملية حفر ابار المياه.

## السعي لتحقيق حلول مستدامة

لقد اكد معظم المسؤولون الحكوميون في حكومة إقليم كردستان ممن تمت مقابلتهم على ان الحل المستدام الوحيد والحقيقي يتمثل بتخصيص استثمارات طارئة ومستعجلة في منظومة المياه في المدينة خلال العقد القادم للتعويض عن الاختلال الذي نجم عن التباين بين النمو من ناحية والبنية التحتية من ناحية أخرى الذي افرزته مرحلة مابعد عام 2003. كما يتوجب أيضا وضع الأسس لمستقبل لمواجهة مستقبل يتسبب فيه التغير المناخي بانحسار متزايد للموارد المائية. ويذكر احد المسؤولين في المحافظة» نحن نعلم جميعا ما ينبغي القيام به. فالمشكلة التي نواجهها هي عدم التكافؤ في توزيع المياه ونحن بحاجة الى عادة تنظيم التوزيع بطرق تتيح لجميع مناطق واحياء المدينة الحصول على المياه بناءا على أسس عادلة.»[15] ويوكد المسؤول ذاته بإمكانية ان يسهم التركيز على مسألة دعم عملية توزيع المياه بتلبية احتياجات أربيل المائية, خاصة اذا ما تم الاخذ بنظر الاعتبار ان التقدم في تنفيذ مشروع محطة تصفية المياه الضخمة المعروفة باسم افراز 4 لا يزال في مراحله الأولى: «ان المياه القادمة من مشاريع محطات تصفية المياه الموجودة حالية يكاد يكفي محافظة أربيل, لكن هناك كمية من المياه التي يتم هدرها داخل هذه المنظومة.»

وهذا الامر لايعني باي شكل من الاشكال بان التقدم في مجال بناء محطات اضافية لمعالجة المياه مثل افراز 4 هو امر غير مهم, كما ان الحساسية السياسية والمالية لمهمة تحسين شبكة الانابيب وأنظمة التوزيع يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار كذلك.

IRAQ COPY

## الفرص والتحديات

ان صعوبة الوصول الى حلول مستدامة لازمة المياه في أربيل تتمثل بان هذه الحلول تأتي مع تكلفة مالية باهضة. وقد نوه احد المسؤولين بهذا الصدد بالقول «احدى المشكلات الرئيسية التي نواجهها هي نقص التمويل. لو كنا نمتلك الكثير من الأموال, لكان باستطاعتنا حل مشاكل المياه.» [16]وأشار العديد من المسؤولين داخل الأجهزة الحكومية في إقليم كردستان الى ان اقناع الزعماء الحزبيين في أربيل بتخصيص الموارد نحو إعادة بناء وتوسيع منظومة توزيع المياه في المدينة لن يتم تلقيه بارتياح بسبب ما قد يسببه هذا الامر من ابطاء لايقاع الاستثمارات في قطاع البناء, والذي يمثل احد مصادر الدخل المهمة للفواعل السياسية. علاوة على ذلك, فان الحزب كان ميالا بشكل دائم الى انجاز «استثمارات» ظاهرية تجلب له دعما شعبيا مباشرا (تحديدا بناء الطرق, الجسور, والسدود) بدلا عن انجاز تلك المشاريع التي لا تبدو الى العامة عند اكتمالها, مثل مشاريع انابيب المياه. ومهما يكن من الامر, فان الحسابات السياسية للحزب الديمقراطي الكردستاني قد تتغير مع تعميق مشاكل توزيع المياه للتصورات بوجود انعدام للمساواة بين المجتمعات المختلفة في المدينة. ويلاحظ احد خبراء المياه في المدينة الى ان «بعض الاحياء مثل پارك, ورزكاري وبختياري تشهد مشاكل تتعلق بنقص المياه خلال فترة الصيف, بينما لا تشكو مناطق راقية مثل القرية الإيطالية والقرية الإنكليزية من مثل هكذا مشاكل, وسيستمر انعدام التوازن هذا بخلق توترات ومشاكل سياسية.»[17]

وللمضي قدماً، يجب على مديرية مياه أربيل ومديرية بلديات أربيل إنشاء قنوات اتصال واضحة مع المجتمعات التي تعاني من ندرة المياه والدخول في حوار مع قادة المجتمعات المحلية لمنع الالتباس وسوء التواصل، خاصة خلال فترات الجفاف في الصيف. وفي الوقت نفسه، سيتعين على الجهات الحكومية الفاعلة تطوير نهج مستدام لتعزيز البنى التحتية للمياه. كما يتوجب على القيادة العليا لحكومة إقليم كردستان العراق أن توضح بما لا يدع مجالا للشك أن البنية التحتية للمياه هي أولوية بالنسبة لها وأن تقوم هذه القيادة بتمكين وزارة البلديات والسياحة من

إجـراء إصلاحـات لشبكة المياه حتى عندما يتعارض ذلك مع المصالح التجارية.

## محافظة السليمانية

### السياق والتحديات

### الاحتجاجات على تلوث المياه

اندلعت سلسلة من الاحتجاجات في شباط / فبراير وآذار / مارس عام 2023 في قضاء دربندخان بمحافظة السليمانية. تقع هذه المنطقة على بعد حوالي 70 كم من العاصمة الإقليمية مدينة السليمانية، المقر السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني. كانت المظاهرات شرسة ومنظمة جيداً [18] واستمرت لمدة شهرين تقريباً[19] . وعلى الرغم من أن شعوراً أوسع بالتهميش كان وراء الاضطرابات التي اجتاحت البلدة التي يبلغ عدد سكانها 75 الف نسمة من السكان، إلا أن القضية الأساسية كانت إمدادات المياه الملوثة في البلدة. وأوضح أحد النشطاء: «كان تلوث المياه هو المحرك الرئيس للاحتجاجات. لقد عانى سكان دربندخان لسنوات عديدة من تلوث المياه وقررنا لقد حان الوقت للفت انتباه سكان ] إقليم كوردستان[ ومسؤولي حكومة إقليم كوردستان، إلى جانب قادة الاتحاد الوطني الكوردستاني. «يدرك أغلب الناس هذه المشكلة، وقد تأثر عدد كبير من الناس بتلوث المياه، حيث توجد حالات عديدة من الامـراض، ولاسيما الامراض الجلدية، الناجمة عن تلوث المياه»[20].لقد قام المتظاهرون بإغلاق الطرق الرئيسة في المنطقة، والتي تعد ذات أهمية استراتيجية لأنها تربط مدينة السليمانية بالحدود الإيرانية. وقد جذبت المظاهرات الانتباه سواء داخل إقليم كوردستان أو على المستوى الوطني. ودعا ناشطون محليون بغداد وحكومة إقليم كوردستان الى التدخل وحل المشكلة بأقصى سرعة ممكنة. وانتهت المظاهرات في نهاية المطاف بعد شهرين عندما التقى مكتب نائب رئيس الوزراء حكومة إقليم كوردستان قباد الطالباني، وهو زعيم بارز في حزب الاتحاد الوطني الكوردستاني، بمسؤولين محليين وقادة مجتمع من دربندخان. وعد مكتب الطالباني، خلال الاجتماع، بتمويل استكمال محطة معالجة المياه المتوقفة منذ مدة طويلة. تقع المنشأة،

IRAQ COPY

التي اكتملت بنسبة 90 % بيد أنها لم تعمل بعد، على قمة تل يطل على المدينة، وهي بمثابة تذكير مستمر بعدم احراز أي تقدم.

## أسباب أزمة التلوث

ان مشاكل دربندخان، على غرار أربيل، هي نتيجة لسوء إدارة التوسع العمراني على مدى العقود العديدة الماضية. وفي هذه الحالة، يقع مركز التوسع الحضري على بعد 70 كم إلى الغرب من دربندخان عاصمة محافظة السليمانية، وهي مدينة يزيد عدد سكانها مليوني نسمة وتتزايد اعدادهم سنوياً. يحمل نهر تانجرو مياه الصرف غير المعالجة والمواد الكيميائية من مدينة السليمانية والضواحي المحيطة بها ويلتقي بنهر سيروان الملوث على نحو مماثل في دربندخان. يصب كلا النهرين محتوياتهما في خزان دربندخان، وهو المصدر الرئيس لمياه الشرب والري في دربندخان. نصحت حكومة إقليم كوردستان، لسنوات عديدة، السكان بعدم الشرب من مصادر المياه المحلية بسبب تراكم التلوث، غير أن منشأة معالجة المياه في المدينة ماتزال غير مكتملة وغير صالحة للعمل. ويشعر المواطنون وقادة المجتمع بالغضب إزاء الافتقار إلى التقدم. وأعرب رئيس بلدية المدينة عن احباطه قائلاً:

« انا شخصياً لا أشرب مياه الصنبور- المياه التي يتم توفيرها عبر شبكة المياه العامة- وهي ليست نظيفة وتحتوي على مواد كيميائية ثقيلة بسبب نقص المعالجة. وهذه المدينة تستحق الأفضل»[21]. ومما زاد الطين بلّة، فقد أدى التغير المناخي وممارسات بناء السدود في المنبع في إيران إلى انحسار مستويات المياه حول دربندخان على مدى العقد الماضي. ومع انخفاض تدفق المياه، ارتفع تركيز الملوثات في مصادر المياه المحلية.

## أسباب التقاعس عن العمل

يزعم السكان وأفراد المجتمع ان الاستجابة المتأخرة من جانب السلطات المعنية تفصح عن التهميش السياسي لدربندخان داخل السليمانية وإقليم كوردستان ككل. وأشار مسؤول سابق في الحكومة المحلية قائلاً:» لماذا مايزال مشروع معالجة المياه متوقفاً؟ اعتقد أن السلطات الرئيسة

والأحزاب القوية لاتعد دربندخان جزءاً من منطقة نفوذها السياسي. فهذه المنطقة بعيدة جداً عن منطقة اهتمام الحزب الديمقراطي الكوردستاني وحتى الاتحاد الوطني الكوردستاني ايضاً[22].وقد قوبلت جهود التوعية التي بذلها نائب رئيس الوزراء الطالباني مؤخراً والوعود التي أطلقها بإحراز تقدم في مجال البنية الأساسية للمياه بشكوك عظيمة. ومن وجهة نظر زعماء المجتمع المحلي، تعاني منطقة دربندخان من حقيقة مؤداها أن المناطق المحيطة بها كافة ليست متساوية من الناحية السياسية. وتقع منطقتا كرميان وحلبجة أيضاً بعيداً عن مدينة السليمانية، بيد أنهما تعدان من الكتل الانتخابية الأساسية للاتحاد الوطني الكوردستاني. زد على ذلك، فقد احتفظت هذه المناطق بثقل رمزي كبير بسبب الشهادات الثورية التي يتمتع بها السكان الذين قاتلوا البعثيين وخدموا في قوات البيشمركة. ويؤكد سكان دربندخان أن هذه المناطق تتلقى عادة ردوداً سريعة نسبياً من الاتحاد الوطني الكوردستاني عندما يشكون من نقص الخدمات.

## التداعيات السياسية

### تدابير بناء الثقة المحلية

لقد أدى هطول الامطار الغزيرة في عام 2024 إلى تقليل الملوثات في دربندخان، إلى حد ما، بيد ان المظاهرات والاضطرابات ستستمر مادام التقاعس الراهن مستمراً. تتبع جهود الاتحاد الوطني الكوردستاني للتعامل مع مشروع منشأة معالجة المياه على نحو مستقل إلى حد كبير من خصومته السياسية مع الحزب الديمقراطي الكوردستاني. ففي كثير من الأحيان، حاول الاتحاد الوطني الكوردستاني إدارة مشاريع البنية التحتية الرئيسة داخل منطقة سيطرته من دون اشراك المسؤولين المتحالفين مع الحزب الديمقراطي الكوردستاني في حكومة إقليم كوردستان وهو ما يعكس التوترات الأوسع نطاقاً بين الحزبين. غير أن هذا النهج أدى إلى توقف التقدم. ففي حين دفعت الاحتجاجات في أوائل عام 2023 قيادة الاتحاد الوطني الكوردستاني إلى إعادة فتح المفاوضات مع شركة تركية لاستكمال المنشأة، إلا أنها ماتزال تكافح لاتمام الصفقة. ان هذا عدم إحراز تقدم يفصح عن محدودية استراتيجية الاتحاد الوطني الكوردستاني ويوضح

IRAQ COPY

أن تجاوز حكومة إقليم كوردستان من غير المرجح أن يفضي إلى آلية تمويل مستدامة. وفي نهاية المطاف، سيتعين على الاتحاد الوطني الكوردستاني أن يقبل بأن التنسيق الوثيق مع أصحاب المصلحة الرئيسين- بما في ذلك وزارة المالية، والبلديات، والسياحة في حكومة إقليم كوردستان، والقيادة السياسية للحزب الديمقراطي الكوردستاني- هو المسار الوحيد الذي يمكن تطبيقه للمضي قدماً. ان هذا النوع من التعاون مايزال بعيد المنال، حيث تتشابك الالتزامات بمشاريع المياه الكبرى مع النزاعات السياسية الأوسع بين الحزبين. وهنا يمكن للمجتمع الدولي أن يؤدي دوراً محدوداً ولكن بنّاءً عبر التأكيد على أن المشاريع المتعلقة بالمياه، والتي تعد ضرورية للصحة العامة، يجب أن تكون بمنأى عن الخلافات السياسية الأوسع بين الحزبين الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني.

**وضع استراتيجية متكاملة للمياه على مستوى المحافظة**

الخطوة الثانية هي العمل على وضع استراتيجية متكاملة لتلوث المياه لمحافظة السليمانية ككل. وهذا يعني معالجة مسألة مراقبة التلوث وانفاذها وبناء البنية الأساسية لمعالجة المياه في المراكز السكانية الرئيسة في المنبع، بما في ذلك مدينة السليمانية وحلبجة. ان مستويات الاستثمار المطلوبة لبناء البنية الأساسية لمياه الصرف الصحي في السليمانية من الصفر ستكون هائلة وقد لاتكون ممكنة حتى يتم التوصل إلى اتفاق أوسع بين الاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني بشأن تقاسم التمويل. وقد يكون التركيز على مراقبة القاء النفايات والمعاقبة على الانتهاكات هو الاجـراء الوحيد الممكن على المدى القصير. ففي كلتا المدينتين، تقوم المرافق الصحية والمصانع بإلقاء المواد الكيميائية والسموم في مجاري المياه، والتي تتدفق بعد ذلك نحو دربندخان. ان تحسين مراقبة المخالفات وانفاذها هو التدبير الأول، وربما الأكثر أهمية، حيث يمكن انجاز ذلك دون استثمار مالي كبير. ويتطلب ذلك تمكين السلطات المحلية ذات الصلة (على سبيل المثال، مديرية بلديات السليمانية) ومسؤولي الوزارات التنفيذية المعنية بتتبع مدى التزام المؤسسات العامة والخاصة بمعايير التلوث. ومع تحسين

التنفيذ، لن تتمكن المستشفيات والمرافق الصناعية بعد الآن من إطلاق مياه الصرف الصحي والسموم في مجاري المياه مع الإفلات من العقاب.

### التواصل مع المجتمع

ان انعدام الثقة عميق في دربندخان. إذ يشعر المجتمع المحلي ان الأحـزاب الحاكمة التي تمسك بخيوط المال المتعلقة بمشاريع البنية التحتية لن تستثمر في دربندخان في نهاية المطاف. كما أدى تأخير الانتخابات البرلمانية إلى تقليص خطوط التواصل بنحو أكبر. وبالنظر إلى أن التقدم في محطة معالجة سيستغرق وقتاً حتى في أفضل السناريوهات، فيجب أن يكون التواصل الفعال مع المجتمع من جانب سلطات حكومة إقليم كوردستان أولوية مركزية وفورية.

وبمجرد إعادة تشكيل برلمان كوردستان والمجالس في المحافظات (في انتظار الانتخابات المقبلة في تشرين الأول / أكتوبر 2024)، يجب على اللجنة البرلمانية للزراعة والموارد المائية انشاء قنوات اتصال منتظمة مع دربندخان. لكنها لن تكون مجدية إلا إذا اقترنت بالتقدم في البنية التحتية للمياه في المستقبل القريب. ومع سنوات من فشل حوكمة المياه وآثار تغير المناخ التي تزداد حدة كل عام، فان الوقت للتقاعس عن معالجة مشاكل البنية الأساسية ينفد.

## البصرة

### السياق والتحديات

### المظاهرات الحاشدة بسبب الأمراض المنقولة بالمياه

باتت البصرة رمزاً لأزمة ندرة المياه وجودة المياه في البلاد على نطاق واسع. تقع البصرة عند مصب حوض نهري دجلة والفرات، وتمتص الأثر المتراكم لسوء إدارة المياه السيئة والإغراق غير المنظم من السموم في المناطق الواقعة في المنبع. إذ تملأ النفايات الصناعية الناجمة عن استخراج النفط المجاري المائية المحلية، دون أي مساءلة أو محاسبة للملوثين، بما في ذلك الشركات المحلية والدولية على السواء[23]. فقد أصيب أكثر من 100 ألف من سكان المدينة في عام 2018 بأمراض

IRAQ COPY

الجهاز الهضمي المرتبطة بالملوثات في امدادات المياه المحلية. وكانت الاحتجاجات نقطة تحول سياسي للبصرة وللعراق كله. فبالإضافة إلى أنها مهدت الطريق لإسقاط رئيس الوزراء حيدر العبادي، فقد غيرت الاحتجاجات ميزان القوى بنحو كبير داخل البصرة. إذ لم يمض على تولي المحافظ أسعد العيداني منصبه أقل من عام، بيد أنه استغل غضب الجمهور للمطالبة بسيطرة محلية أكبر على مشاريع إعادة الاعمار وتوفير الخدمات، بما في ذلك البنية التحتية لمعالجة المياه وتحليتها. وفي خضم مشادة ساخنة بين العبادي والعيداني خلال جلسة برلمانية بشأن الاحتجاجات صفق النواب لمحافظ بعد أن قال لرئيس الوزراء: «انت تزعم أن أي مسؤول لا يؤدي وظيفته على النحو اللائق يجب أن يتنحى. ان الحكومة ] في بغداد[ مذنبة في هذا الصدد وليس البصرة».[24] خرج العيداني من الأزمة أكثر جرأة والحكومة أكثر ضعفاً.

## مصادر المشكلة

نُحي باللائمة على تفشي الأمراض المنقولة بالمياه على عدة عوامل متداخلة[25]. فعلى مدى سنوات، وعدت الحكومة الاتحادية ببناء مرافق معالجة المياه وأنظمة التوزيع لكنها فشلت بالوفاء بوعودها. وينبع هذا الإهمال، إلى حد ما، من نقص الوعي بشأن الطبيعة الملحة للمشكلة وإلى حد ما، بسبب الفساد، حيث أعطت الأحزاب السياسية الوطنية والمحلية الأولوية لتوسيع حصتها من الثروة النفطية الهائلة للمحافظة على حساب اجراء تحسينات في الحوكمة. ووجدت تقارير من هيومن رايتس ووتش وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إخفاقات منهجية داخل مديرية المياه المحلية في البصرة، المسؤولة عن البنية التحتية لمعالجة المياه وتوزيعها[26] [27]. وقد أشار أحد المسؤولين المحليين إلى: «لقد استولى الناس على مجاري المياه في البصرة عبر تحويل الأراضي الزراعية إلى مشاريع سكنية من دون أي تنظيم، الأمر الذي حول المجاري المائية إلى مجاري للصرف الصحي. وما يفاقم من المشكلة إدارة المياه ونقص معالجة مياه الصرف الصحي في البصرة». كما كانت جودة المياه الرديئة نتيجة لانخفاض تدفق المياه في مجرى النهر بشكل تاريخي. وقد أدت

IRAQ COPY

عمليات تقليص تدفق المياه إلى أن يتلقى شط العرب في البصرة أقل من 30 متراً مكعباً في الثانية من سد قلعة صالح، في حين يتراوح التدفق الطبيعي بين 70 و100 متر مكعب في الثانية[28]. لقد أدت هجرة العمالة من المحافظات الزراعية المحيطة إلى البصرة إلى تفاقم أزمة تلوث المياه بسبب زيادة الضغط على شبكة المياه ونظام الصرف الصحي. ومما يزيد من تعقيد هذه القضايا النقص المزمن في انفاذ القانون ضد الإغراق غير القانوني والتلوث، ناهيك عن ضعف الرقابة التنظيمية، الأمر الذي يسمح للفواعل المحلية والدولية (على سبيل المثال وزارة النفط وشركات النفط الدولية والمستشفيات والمصانع والشركات المحلية، الخ) بمواصلة التخلص الضار من النفايات السامة دون عواقب تذكر.

## تقدم دائم أم إغاثة مؤقتة؟

ان رد المحافظ العيداني السياسي الذكي على أزمة عام -2018 حيث نجح من خلالها تحويل اللوم إلى السلطات المركزية- وضع العبء على بغداد لضمان عدم تفاقم الوضع في البصرة. ففي نهاية المطاف، تعد البصرة أهم محافظة في البلاد من حيث توليد الإيرادات، ولم يكن بوسع الحكومة أن تسمح للمظاهرات بالتفاقم. وفي وقت قصير نسبياً، وافقت بغداد على انتزاع مشاريع البنية التحتية الرئيسة للمياه من أيدي الوزارات الاتحادية ووضعها تحت السيطرة المباشرة للمحافظ. وأوضح مسؤول من دائرة مياه البصرة أن «نحن لم نعد تابعين للمديرية العامة للمياه في وزارة الاعمار والإسكان والبلديات والاشغال العامة. ومنذ أزمة المياه في عام 2008 أضحى ارتباطنا المباشر مع السلطة المحلية في البصرة». وتتحمل حكومة المحافظة في الوقت الراهن المسؤولية عن المشاريع التي طال انتظارها مثل مشروع ماء البصرة الكبير. وتشير الدلائل إلى الاتجاه الصحيح بقدر ما أدى تفويض الصلاحيات إلى احراز تقدم أسرع في البنية التحتية للمياه، ومن ثم تحسين جودة المياه. وقد تم الانتهاء من العديد من المشاريع أو شهدت تقدماً كبيراً منذ عام 2018، بما في ذلك مشروع معالجة ماء البصرة الكبير، ومشروع ماء العباس، ومشروع ماء البراضعية، ومرافق تحلية المياه في أبو الخصيب وأم قصر. وقال أحد

IRAQ COPY

المواطنين المحليين:» لاحظنا تغيراً كبيراً على مدى العامين الماضيين. لقد اعتدنا في البصرة على عدم قدرتنا على استعمال المياه على الاطلاق، تحسنت الأمور كثيراً. الحكومة تفعل المزيد. لكننا سنرى ما إذا كان الوضع سيبقى على هذا النحو». ويشعر السكان المحليون بالقلق من أن التقدم في حوكمة المياه قد يكون مؤقتاً لعدة أسباب. أولاً، أدت الخلافات المستمرة بين البصرة والحكومة المركزية بشأن الشؤون المالية إلى عجز مستمر في تمويل البنية التحتية للمياه. ثانياً، دأبت حكومة محافظة البصرة على التستر على أوجه القصور عبر القاء اللوم على تدفق النازحين من المحافظات المجاورة، واتهمت الحكومات المحلية في المنبع في ذي قار وميسان بسوء إدارة موارد المياه وتفاقم النزوح. ان القاء اللوم على النازحين- والذي يقبله عامة الناس في البصرة على نطاق واسع- قد قوض بالفعل الجهود الشعبية لمحاسبة السلطات عن إخفاقات السياسات في قطاع المياه. ثالثاً، ان الحركيات (الديناميات) في المنبع التي لايمكن التنبوء بها للغاية تؤثر على تدفقات المياه إلى البصرة. إذ أدى قرار إيران الأحادي بإطلاق المياه من نهر الكارون في عام 2023 إلى زيادة حجم المياه في شط العرب في البصرة وتحفيف تركيزات التلوث. ويتكهن بعض سكان البصرة بان تحسن جودة المياه في المحافظة لاعلاقة له بخطط البنية التحتية للمحافظ العيداني بقدر ماهو مرتبط بضربة حظ من جار قوي في المنبع. رابعاً، لم تحرز الحكومة المحلية أو الوطنية تقدماً ملموساً في فرض القيود على الملوثين الصناعيين والنفايات الزراعية، الامر الذي جعل مجاري المياه في المحافظة عرضة للسموم والمواد الكيميائية.

## التداعيات السياسية

### نحو اتفاقية بنية تحتية طويلة الأجل

التقدم المحرز على مدى السنوات القليلة الماضية يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح. ولأن النخبة الحاكمة في العراق حساسة لأهمية البصرة بالنسبة للاستدامة الاقتصادية للبلاد والتأثير المحتمل للاضطرابات الشعبية المزعزع للاستقرار، فقد كانت على استعداد للتنازل عن مطالب معينة. لقد أدى نقل مديرية المياه من السيطرة المركزية إلى

تمكين السيطرة المحلية لحكومة المحافظة من تولي زمام المبادرة من المشاريع المتوقفة منذ مدة طويلة. وتبعاً لمعظم الروايات، فقد أدى هذا دوراً في حل مشاكل جودة المياه، على الأقل إلى حد ما، التي تسببت في أزمة عام 2018. لكن الترتيب القائم بين حكومة محافظة البصرة وبغداد هش ولايأخذ بالحسبان نهجاً طويل الأمد حيال تطوير البنية التحتية للمياه للسنوات العشرين المقبلة. وأعلنت البصرة عن استراتيجية طموحة للبنية التحتية للمياه للسنوات العشرين المقبلة، وتستهدف الانتهاء منها في عام 2045. ان مستويات التمويل من الحكومة المركزية لاتتوافق مع أهداف المشروع المنصوص عليها في الاستراتيجية، وهو الأمر الذي يعكس الفجوة الأوسع بالتمويل بين احتياجات البنية التحتية للمياه والأموال المتاحة للسكان على مستوى البلاد ككل. ومادامت هذه الفجوة في التمويل مستمرة، فمن المرجح أن تنحو حكومة المحافظة باللائمة على الحكومة المركزية بالفشل. ثمّة حاجة إلى مفاوضات بين بغداد والبصرة بين أصحاب المصلحة المعنيين للوصول إلى تخصيصات تمويل مستدامة للبنية التحتية للمياه وصيانتها، ليس مرافق معالجة المياه فحسب بل شبكة المياه أيضاً. وعلى المستوى الفدرالي ينبغي أن تشمل الجهات المعنية وزارة الاعمار والإسكان والبلديات والاشغال العامة (التي تشرف على معالجة المياه والشبكات) ووزارة الموارد المائية (لتي تشرف على إمدادات المياه)، ووزارة المالية ووزارة التخطيط (التي تشرف على موازنات البنية التحتية)، وقادة الأحزاب السياسية (الذين يتمتعون بنفوذ على الموازنات). وعلى مستوى المحافظات، فان أصحاب المصلحة هم كل من دائرة ماء البصرة، ومكتب المحافظ، ومجلس المحافظة. وينبغي أن تشمل عملية التفاوض هذه مشاركة الفواعل في المجتمع المدني في المحافظة. ومن الضروري الاعتراف بالعقبات البيروقراطية، إلى جانب عجز التمويل، التي ماتزال الهيئات الحكومية المحلية تواجهها عند اقتراح المشاريع. وعلى الرغم من انفتاح الحكومة المركزية على نقل المسؤوليات، إلا أن المسؤولين في هذه الهيئات أعربوا عن مخاوفهم من أنهم مازالوا بحاجة إلى الحصول على موافقات على كل جانب من جوانب خططهم تقريباً – سواء أكانت مالية أو فنية. وغالباً ما تنطوي هذه العملية،

IRAQ COPY

التي قد تستغرق وقتاً طويلاً، على عمليات تفتيش من جانب لجان مرسلة من بغداد، الأمر الذي يؤدي إلى تأخير تنفيذ المشروع.

## تعزيز الآليات التنظيمية لتلوث المياه

تكشف أزمة جودة المياه في البصرة النقاب عن الأثر المدمر للتلوث الصناعي والنفطي، والذي تفاقم بسبب البنية التحتية غير الكافية لمعالجة المياه بالمحافظة. فقد أثر تفشي الأمراض المنقولة بالمياه في عام 2018 على أكثر من 100 ألف من السكان. وتعاني مجاري المياه في البصرة من التلوث الشديد بسبب التصرفات الزراعية والصناعية غير المنظمة، بما في ذلك تلك الناجمة عن قطاع النفط. وتفرط شركات النفط في استخدام موارد المياه الشحيحة بالفعل وتلوث خزانات المياه الجوفية عن طريق حقن المياه المختلطة بالمواد الكيميائية في الأرض. وعلى الرغم من بعض التقدم المحرز في مشاريع معالجة المياه المحلية، فان حوكمة المياه الفعالة تتطلب أن تعمل كل من البنية التحتية والتنظيم جنباً إلى جنب. كما تعاني البصرة من قصور في انفاذ القانون والقدرات العلمية لرصد مستويات التلوث وملاحقة المخالفين. وتواجه وزارة البيئة، المقيدة بمواردها وسلطتها المحدودة لفرض اللوائح على الفواعل الصناعية القوية ولاسيما في قطاع النفط[29].ويتطلب هذا الوضع إصلاحات عاجلة بما في ذلك تعزيز الآليات التنظيمية، وتمكين الهيئات البيئية، وتأسيس تدابير مساءلة لكل من الشركات الوطنية والدولية العاملة في المنطقة.

## من الأمننة إلى تدابير التماسك الاجتماعي

في الوقت ما تزال الصراعات الجارية على ندرة المياه وتلوث المياه مرتبطة، إلى حد ما، بالنمو الحضري، وحركيات (ديناميات) الهجرة الداخلية، فان حركة السكان من المناطق الريفية الفقيرة إلى المناطق الحضرية الأكثر ثراءاً تشكل واقعاً اقتصادياً طويل الأمد ولا مفر منه. ان المقاربات الأمنية (مثل فرض إجراءات أمنية مشددة وتدمير العشوائيات) التي تزيد من عزل المهاجرين ووصمهم بالعار. قد توفر مكاسب سياسية للمحافظ العيداني ولكنها لن تحل المشكلة. يجب على السلطات في البصرة أن تقبل حقيقة

مؤداها أن الهجرة الداخلية ستظل دائماً سمة من سمات ثروة المدينة النفطية الهائلة وأن الحل الوحيد هو بناء البنية تحتية أساسية (مثل شبكة المياه الموسعة) التي يمكنها استيعاب هذه الهجرة داخل حدود المدينة. ونظراً لقوة خطاب «الداخل/الخارج»، فإن هناك ثمة حاجة إلى الحوار وجهود التماسك الاجتماعي للحد من التوترات وضمان قدر من التعاون. ومن الأماكن التي يمكن أن تبدأ بها المنظمات الدولية، ذات الصلة بالتماسك الاجتماعي، العمل مع منظمات المجتمع المدني المحلية في البصرة لتطوير برامج التوعية والتواصل المتعلقة بالمجتمعات المهاجرة الضعيفة. وسوف يكون الطريق إلى الأمام صعباً، حيث عززت الحكومة الإقليمية شعبيتها من خلال اتخاذ إجراءات صارمة ضد العشوائيات التي تستضيف المهاجرين. وأثنى أحد السكان بهذا النهج، قائلاً إن «المحافظين السابقين كانوا خائفين للغاية أو غير قادرين على الوقوف في وجه سكان العشوائيات، لكن العيداني كان أول من اتخذ خطوات جادة لإبعاد هؤلاء السكان الخارجين عن القانون من المناطق التي لا ينبغي لهم أن يكونوا فيها»[30]. ومع قبول هذا الخطاب ودعمه من قبل السلطات، هناك الكثير من العمل المطلوب لبناء الجسور بين السكان الموجودين بالفعل والوافدين الجدد.

## محافظة ذي قار

### السياق والتحديات

### شح المياه الشديد والملوحة

تعد ندرة المياه الحادة وسوء نوعية المياه مشكلة رئيسية في انحاء محافظة ذي قار كافة، ولاسيما خلال أشهر الصيف. والاحصائيات ببساطة مثيرة للقلق. فغالباً ماتصل ملوحة المياه في نهر الفرات في ذي قار مابين 7000 و 13000 من مجموع المواد الصلبة الذائبة في الصيف، أي أكثر من 4000 بالمائة عن الحد الأقصى لقراءة الملوحة للاستهلاك البشري الآمـن[31]. والعواقب البيئية المترتبة على هذه النوعية الرديئة للمياه هائلة: إذ فقدت المحافظة 35 بالمائة من الجواميس و 97 بالمائة من الأسماك[32]، الأمر الذي يؤثر تأثيراً مباشراً على سبُل العيش في المناطق

IRAQ COPY

الريفية ويدفع إلى النزوح من الريف إلى الحضر. كذلك عانت مدينة الناصرية من هذه المشكلة. فالمدينة تحتاج إلى 400 متر مكعب في الثانية على الأقل من المياه، ولكن معظم القراءات تشير حالياً إلى أنها لاتتلقى سوى مابين 25 و 40 متراً مكعباً في الثانية. في حين كان يتدفق داخل المدنية 1400 متر مكعب في الثانية قبل 30 عاماً[33]. وتزداد المشاكل سوءاً مع انتقال المياه من الشمال إلى الجنوب عبر المحافظة. وتعاني المناطق الشمالية (بما في ذلك ناحية الفجر وقلعة سكر) من نقص المياه خلال موسم الري ولكنها تتمتع بمستويات تدفق جيدة نسبياً خلال بقية العام. وتواجه المناطق المركزية (بما في ذلك الإصلاح وسيد دخيل) والمناطق الجنوبية الشرقية (بما في ذلك مناطق الأهوار في الجبايش وسوق الشيوخ) نقصاً مزمناً في المياه على مدار العام[34]. ولاحظ أحد الاساتيذ الجامعيين في ذي قار إلى أنه «كلما اتجهت جنوباً، كلما بات النهر أضيق. فالنهر الذي يغطي هذه المناطق يصبح أضيق ويقل تدفق المياه كلما اتجهت نحو المصب واقترتبت من الاهوار». وأضاف ان هذه مناطق زراعية وعشائرية، الامر الذي يزيد خطر المظالم الاجتماعية والتوترات بشأن المياه.

### الاحتجاج الجماعي والانقسامات الداخلية

أدى تلوث المياه في البصرة وندرتها إلى حركة اجتماعية جماعية وموحدة نسبياً تطالب بالتغيير، ولكن في ذي قار كان الرد الشعبي متبايناً. باختصار، عززت المظالم بشأن أوجه القصور التي اعترت المياه في الوقت نفسه التضامن الاجتماعي والانقسامات الداخلية الحادة بين المكونات المجتمعية. كانت الشكاوى من نقص البنية التحتية والخدمات، بما في ذلك المياه، سبباً في جعل الناصرية مركزاً محورياً لحركة الاحتجاج في عام 2019. واشتهرت عاصمة المحافظة بأنها شهدت بعضاً من أعنف الاشتباكات بين السلطات الحكومية والجماعات المسلحة، من جهة، والسكان المحليين المطالبين بحقوقهم من جهة أخرى[35].وفي أنحاء العراق كافة أشاد المتظاهرون بشجاعة متظاهري الناصرية وبسالتهم، الذين كان أغلبهم من الشباب المهمشين. وفي الوقت نفسه، تفاقمت الانقسامات العنيفة بين العشائر والأقضية المحيطة بالمحافظة بسبب

العجز نفسه في البنى التحتية والمياه. وعلى النقيض من البصرة حيث تهيمن عاصمة المحافظة على الحياة السياسية والاجتماعية، فان ذي قار هي محافظة تضم عشائر قوية تسيطر على مناطق زراعية كبيرة ولكل منها جمهورها السياسي الخاص وشعور مشترك بالمظلومية. ومن ثم يميل المواطنون إلى التركيز على بلدتهم الأصلية (على سبيل المثال، قلعة سكر، أو الإصلاح، أو سوق الشيوخ، أو الجبايش)، بدلاً من أن يكونوا من المحافظة بشكل عام أو مدينة الناصرية. ومن ثم، لايمكن للمرء أن يفهم مخاطر نقص المياه في ذي قار دون الاخذ في الحسبان في الوقت نفسه إمكانية الاحتجاج الجماعي والانقسامات بين المجتمعات المحلية. وقد احتج مئات السكان وأفراد العشائر في قضاء الإصلاح في آذار / مارس 2023 على عدم توفر مياه الشرب والري[36]، الأمر الذي أدى لاحقاً إلى نشوب صراع عنيف بين العشيرتين الرئيسيتين اللتين تسيطران على المديرية[37]. ولم يتم حسم القتال إلا بعد نشر قوة كبيرة من الشرطة الاتحادية في المنطقة. ويعتقد زعماء قضاء الإصلاح وقضاء سيد دخيل ان القضاء الآخر يحاول عرقلة حقوقه المائية. ويزعم أحد رؤساء العشائر في قضاء سيد دخيل ان وزارة الموارد المائية تعطي الأولوية لقضاء لإصلاح على حساب قضاء سيد دخيل»، وانه « إذا لم يكن هناك حل، ستكون هناك فوضى وسننظم احتجاجات»[38].لقد تواصل زعماء المجتمع المحلي في قضاء سيد دخيل مع مكتب المحافظ مراراً وتكراراً، واقترحوا تقنين المياه بحيث تتدفق المياه إلى قضاء سيد دخيل لمدة يومين.

## جذور المشكلة

لايمكن فصل هذه التوترات الاجتماعية عن تاريخ من الأداء الحكومي الضعيف وغياب التعاون بين الوكالات فيما يتعلق بتقديم الخدمات في محافظة ذي قار. وفي العديد من المناطق تكون شبكة المياه محدودة، ومرافق مياه معالجة المياه قليلة ومتباعدة. وهذا يجبر المجتمعات الزراعية على دفع ثمن مياه الشرب في وقت تعاني فيه سبل العيش الزراعية[39]. وأوضح أحد المسؤولين أن 50 بالمائة من سكان قضاء سيد دخيل يعيشون خارج شبكة المياه[40]. وأوضح موظف في وزارة الصحة في

IRAQ COPY

الناصرية: «يعيش العديد من الناس في العشوائيات، وهي في معظمها خارج شبكة الخدمات، حيث يقوم الناس بالاستفادة من الأنابيب وخطوط الكهرباء لسرقة المياه والكهرباء للمنطقة. ولايوجد نظام صرف صحي ولايوجد نظام مناسب للتخلص من القمامة. وتتراكم النفايات البشرية والحيوانية، وغالباً مايتم حرق القمامة [41]. وإلى جانب توزيع المياه داخل المناطق، فان قنوات الري والممرات المائية التي تربط بين المجتمعات الواقعة أعلى النهر وأسفله تعاني من سوء الصيانة، وفي بعض الحالات يتم بناءها بشكل غير ملائم بحيث لايمكن للمياه أن تتدفق من أحد المجتمعات إلى الآخر. ومن ثم، فان العجز في البنية التحتية يرتبط ارتباطاً مباشراً بالنزاعات بين المجتمعات المحلية على المياه.

## تداعيات السياسة

### الحاجة إلى الاستقرار والاستثمارات العادلة

لتجنب النزاعات والتوترات بين المناطق الريفية المختلفة حول التوزيع غير العادل للمياه، يجب على الحكومة المحلية تطوير إطار عمل طويل الأمد لتوزيع المياه وتطوير البنية التحتية (مثل القنوات المائية وأنظمة الصرف الصحي)، ويجب أن يكون هذا الإطار مصمماً وفقاً لاحتياجات المجتمعات الزراعية في المحافظة. فيما يتعلق بإمكانية تنفيذ هذه التدابير، هناك أسباب للتفاؤل والتشاؤم. من جهة، حصلت محافظة ذي قار على دعم مالي كبير لمعالجة أوجه القصور في البنية التحتية بعد احتجاجات 2019. في عام 2021، أعلن البرلمان أن ذي قار منطقة منكوبة، مما أدى إلى إنشاء «صندوق إعادة إعمار ذي قار»[42] ، والذي أتاح للمحافظ الموالي للمتظاهرين الحصول على دعم أكبر من بغداد، مما سمح بتخصيص أكثر من 800 مليار دينار عراقي سنوياً للاستثمارات في البنية التحتية، بما في ذلك منشآت المياه الأساسية، دون الحاجة إلى موافقة الوزارات الاتحادية. ومع ذلك، فإن قدرة المحافظ على الاستفادة من هذه الفرصة الاستثمارية قُوضت لاحقاً بسبب الصراعات السياسية. وأدى الضغط السياسي في النهاية إلى إقالة المحافظ واستبداله بشخص من التيار الصدري [43]، والذي ظل في منصبه حتى شباط 2024، حين تم

IRAQ COPY

استبداله بممثل عن تيار الحكمة. وألقى أحد الناشطين باللوم على هذه الاضطرابات السياسية في فشل الحكومة في معالجة أزمة المياه.

«بعد احتجاجات عام 2019 التي طالبت باستقالة المحافظ، أصبح تغيير المحافظين سريعاً، حيث تم تعيين خمسة محافظين خلال بضع سنوات. هذا التغيير المستمر في المنصب لم يسمح بوجود رؤية واضحة للتعامل مع أزمة المياه والعديد من القضايا الأخرى[44].»

نظراً بأن صندوق إعـادة الإعمار لا يـزال قائماً، يأمل الناشطون أن يتمكن المحافظ الجديد من تحقيق الاستقرار في المحافظة والاستفادة من هذه الأموال لإعادة بناء البنية التحتية، مثل شبكات الري، ومحطات الضخ، والقنوات المائية، مما يضمن توزيعاً عادلاً ومتساوياً للمياه بين المجتمعات المختلفة.»

## تعزيز التنسيق

يعد ضعف التنسيق بين الوكالات في ذي قار أحد أكبر العقبات أمام تحسين تقديم الخدمات. في كل أزمة مياه جديدة، تتجنب المديريات المحلية التي تتداخل صلاحياتها التعاون أو تصدر بيانات متناقضة[45]. على سبيل المثال، أصدرت مديرية الصحة العامة ومديرية الموارد المائية تصريحات متناقضة حول مستويات تلوث المياه [46]. وبالمثل، اشتكت مديرية الزراعة علناً من قرارات مديرية الموارد المائية التي قيدت خططها الزراعية[47]. على الرغم من أن نقص التنسيق بين الوكالات هو سمة مشتركة في العديد من المحافظات الجنوبية، إلا أن خطورة مشكلة ندرة المياه وتلوثها في ذي قار تجعل الوضع الراهن غير قابل للاستمرار. يجب على المحافظ الجديد العمل مع المديريات المعنية (الموارد المائية، الصحة، الزراعة، والبلديات) لضمان وجود آليات تنسيق فعالة، خاصة خلال أشهر الصيف التي تشهد ندرة المياه.

## التماسك الاجتماعي والحوار المجتمعي

يعد الحوار بين المجتمعات المحلية التي تعاني من مستويات توتر متوسطة إلى عالية بسبب الموارد المائية (مثل منطقتي سيد دخيل

IRAQ COPY

والإصلاح) أمراً ضرورياً لمنع المزيد من الانقسامات الاجتماعية. والسؤال الذي يطرح نفسه: من الذي سيقود هذه الحوارات؟ تاريخياً، تدخلت الحكومة المحلية والقادة السياسيون الوطنيون خلال فترات النزاع الحاد حول المياه، لكن لم يتم بذل أي جهود متابعة خلال فترات الهدوء النسبي. أعربت المنظمات الدولية عن اهتمامها بالعمل على قضايا المياه من منظور بناء السلام في ذي قار. وتشير مقابلات مع ناشطين محليين وموظفين في المنظمات غير الحكومية إلى زيادة الانفتاح على التعاون مع المنظمات الدولية والجهات المانحة. وأوضح أحد الناشطين قائلاً:

«في السابق، كانت الأحزاب السياسية تقول إن العمل مع هذه المنظمات الدولية له بعد سياسي حتمي، ولكن منذ 2019، هناك مزيد من الانخراط في مشاريع تقديم الخدمات، حتى مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). عندما تكون هناك مشاريع تخدم قطاع المياه، يشعر الناس بشيء من الطمأنينة.[48]»

في حين يبدو أن هناك دوراً محتملاً للمجتمع الدولي في تعزيز التماسك الاجتماعي، فإن التعقيدات والسياقات المحلية المتوترة تعني أن الحكومة العراقية والسلطات المحلية يجب أن تأخذ زمام المبادرة في جمع الأطراف المعنية. سيكون من الحكمة أن تنسق الجهود الدولية التي تركز على بناء السلام، وربما تتعاون بشكل مباشر مع المشاريع الممولة من الجهات المانحة في مجال البنية التحتية، لضمان أن يُنظر إلى برامج التماسك الاجتماعي كجزء من مشروع ملموس له تأثير مباشر على حياة السكان.

IRAQ COPY

## الجزء الثاني: التداعيات على المستوى الوطني

تواجه ديناميكيات الحوكمة المائية على المستوى دون الوطني في العراق تحديات كبيرة أمام التخطيط والتنسيق على المستوى الوطني. وبينما تواجه محافظات مثل أربيل، السليمانية، البصرة، وذي قار تحدياتها الخاصة بالبنية التحتية المائية والاضطرابات الاجتماعية، غالباً ما يتوقع الفاعلون في الحكومات المحلية والمجتمع المدني أن تتولى الوزارات الفيدرالية في بغداد أو وزارات حكومة إقليم كردستان في أربيل زمام المبادرة.

لقد واجهت الاستراتيجية المائية للحكومة الاتحادية، التي طورتها وزارة الموارد المائية، صعوبات في استيعاب الاحتياجات المتنوعة لمحافظات العراق. كما أن التفاوت في مستويات تطوير البنية التحتية، وقدرات الحوكمة المحلية، والموارد المالية عبر المحافظات يزيد من تعقيد تنفيذ استراتيجية وطنية موحدة. وبالنظر إلى الترابط بين موارد المياه في العراق، حيث تتدفق الأنهار الرئيسية من الشمال إلى الجنوب، فإن نهج الحوكمة المائية المجزأ يعد غير مستدام. لذا، يجب أن يدمج التخطيط على المستوى الوطني الديناميكيات المحلية ضمن إطار أوسع يعالج التحديات المشتركة مثل ندرة المياه، التغير المناخي، وتدهور البنية التحتية. ويتطلب ذلك التحول من نهج إدارة الأزمات التفاعلي الحالي إلى نهج استباقي شامل يربط الاحتياجات المحلية بالأولويات الوطنية.

### نظرة عامة

من أجل استكشاف ديناميكيات الحوكمة على المستوى الوطني، حدد فريق البحث الجهات الحكومية الرئيسية المعنية بحوكمة المياه والبيئة في العراق، وقام بتصنيفها إلى جهات من المستوى الأول (Tier 1) والمستوى الثاني (Tier 2) يشمل المستوى الأول الوزارات والمكاتب المسؤولة بشكل مباشر عن إدارة المياه والبيئة، مثل وزارة الموارد المائية الاتحادية ووزارة الزراعة والموارد المائية في حكومة إقليم كردستان. بينما يشمل المستوى الثاني جهات مثل وزارة المالية الاتحادية ووزارة التخطيط

IRAQ COPY

الاتحادية، التي تلعب أدواراً مؤثرة في الوظائف المتعلقة بالمياه ولكن ضمن نطاق أوسع.

وقد أجرى الفريق 35 مقابلة، معظمها مع مسؤولين من المستوى الأول، لرسم شبكة العلاقات بين هذه الجهات، مع التأكيد على أن الحوكمة الفعالة للمياه تتطلب تنسيقاً متعدد الجهات بدلاً من الجهود المعزولة. وقد ركزت المقابلات بشكل خاص على الروابط بين الديناميكيات دون الوطنية، التي تمت مناقشتها في الجزء الأول، ومستوى الحوكمة الوطني.

## النتائج الرئيسة

### التفاوت بين الاحتياجات المحلية والتمويل الوطني

يدرك العديد من أصحاب المصلحة في الحكومة الاتحادية ضرورة وجود استراتيجية طويلة الأمد للمياه تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المحلية والديناميكيات الاجتماعية والسياسية. وقد أقر المسؤولون الحكوميون الذين تمت مقابلتهم في هذه الدراسة بأن البنية التحتية للمياه في أربيل، السليمانية، البصرة، وذي قار لا تزال تعاني من أضرار جسيمة. ومع ذلك، فقد شكلت التخصيصات المالية غير الكافية والتنسيق غير الموجه عقبات رئيسة أمام التقدم.

حالياً، تعمل وزارة الموارد المائية على تحديث استراتيجية البنية التحتية المائية في العراق للعشر سنوات القادمة. وعلى الرغم من فشل الاستراتيجية السابقة للمياه، التي تعطلت في عام 2014 بسبب التكاليف التي تجاوزت قدرة وزارة المالية على تمويلها، فقد قامت وزارة الموارد المائية مؤخراً بأنشاء خطة شاملة جديدة. وتهدف هذه الاستراتيجية المحدثة إلى مواجهة تحديات تغير المناخ وانخفاض تدفق المياه من تركيا وإيـران من خلال تحديد الاستثمارات اللازمـة في البنية التحتية، مثل السدود، الحواجز المائية، محطات معالجة المياه، خطوط الأنابيب، القنوات الري، وأجهزة قياس تدفق المياه عبر 19 محافظة عراقية.

وعلى الرغم من وجود بوادر على تحسن التنسيق بين وزارة الموارد المائية ووزارة المالية، فمن المرجح أن يستمر العجز المالي ما لم يحدث تحول كبير في أولويات الميزانية. ففي داخل وزارة الموارد المائية، هناك

IRAQ COPY

مخاوف من أن الاستراتيجية لن تحصل على التمويل الذي تحتاجه. وقد صرح أحد المتخصصين الفنيين في إدارة المياه بالوزارة قائلًا: «نحن لا نريد استراتيجية لا يمكن تمويلها أو تنفيذها.»

تاريخياً، كانت وزارة الموارد المائية من بين الوزارات الأقل تمويلاً، ومع ذلك، فإن الاستثمارات المطلوبة لمعالجة مشاكل البنية التحتية المائية في العراق، خاصة في ظل التغير المناخي والجفاف، تعتبر ضخمة. وعلى الرغم من بعض التقدم الإيجابي في التمويل خلال عام 2023، فإن نظرة فاحصة على بيانات الميزانية تكشف أن ميزانية وزارة الموارد المائية لعام 2023، التي تبلغ 420 مليار دينار عراقي، لا تتجاوز سوى ميزانيات عدد قليل من أصغر الوزارات، كما أنها أقل بكثير من ميزانيات معظم الوزارات الأخرى.

حتى عند جمع ميزانيات الـوزارات الثلاث الرئيسة المتعلقة بالبنية التحتية المائية – وزارة الموارد المائية، وزارة الزراعة، ووزارة البلديات – منذ عام 2015، فإن المجموع الكلي البالغ 19 مليار دولار لا يشكل سوى 12% من المبلغ المطلوب والبالغ 157 مليار دولار لتنفيذ استراتيجية المياه لعام 2014. وعلى الرغم من أن الاستراتيجية المحدثة الجديدة تهدف إلى خفض أهداف الاستثمار السنوية لتتناسب مع القيود المالية، فإن هناك حاجة إلى تخصيص ميزانية أكثر طموحاً لمعالجة مشاكل البنية التحتية من البصرة في الجنوب إلى أربيل في الشمال.

## مسائلة الملوثين

في إطار تطوير نهج وطني لمواجهة أزمة تلوث المياه في أماكن مثل البصرة والسليمانية، يجب أن يسير تطوير البنية التحتية وتنفيذ القوانين التنظيمية جنباً إلى جنب. فالعراق بحاجة إلى استثمارات كبيرة في محطات معالجة المياه، وأنظمة الصرف الصحي، وشبكات التوزيع. ومع ذلك، حتى أكثر البنى التحتية تقدماً ستفشل إذا لم تُكملها آليات تنظيمية صارمة للحد من التلوث الصناعي، والجريان السطحي الزراعي، والمخاطر البيئية الأخرى.

IRAQ COPY

الواقع على الأرض يشير إلى أن كلاً من البنية التحتية والأطر التنظيمية غير كافية، مما يؤدي إلى مشكلات خطيرة في جودة المياه واحتجاجات اجتماعية. لذلك، يعد النهج الشامل الذي يدمج كلا الجانبين من الحوكمة المائية أمراً ضرورياً للتخفيف من هذه التحديات، إذ لا يمكن للبنية التحتية وحدها حل المشكلة دون جهود موازية للسيطرة على التلوث من مصدره. علاوة على ذلك، فإن وزارة البيئة الاتحادية، التي يجب أن تلعب دوراً رئيساً في إنفاذ هذه اللوائح، تعاني من نقص حاد في الموارد وتفتقر إلى القدرة على مراقبة التأثيرات البيئية والتعامل معها بشكل فعال.

يؤدي هذا النقص في الإمكانيات، إلى جانب سلطتها المحدودة مقارنة بالجهات الأكثر نفوذاً مثل وزارة النفط، إلى تقويض الجهود المبذولة لمحاسبة شركات النفط المحلية والدولية التي تساهم في تدهور البيئة. وبدون تعزيز المسائلة، فإن أي تقدم في تطوير البنية التحتية سيظل مهدداً بسبب استمرار التلوث والأضرار البيئية.

## تعقيد العلاقات بين بغداد وحكومة إقليم كردستان

توجد حالتان في الجزء الأول من التقرير – أربيل والسليمانية – ضمن إقليم كردستان، حيث تخضع إدارة المياه والبيئة لسلطة مزدوجة، إذ تشمل كلاً من اختصاصات حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية. قانوناً وفعلاً، تُدار استهلاك المياه وتوزيعها على المستوى المحلي من قبل حكومة إقليم كردستان، مما يعني أن وزارة الموارد المائية الاتحادية التي تتخذ من بغداد مقراً لها لا تتدخل في قرارات حكومة الإقليم بشأن صيانة شبكات المياه، أو حفر الآبار من قبل المزارعين، أو إنفاذ لوائح استهلاك المياه. وتندرج هذه المسؤوليات تحت اختصاص حكومة الإقليم، وتحديداً وزارة الزراعة والموارد المائية التابعة لها.

ومع ذلك، تحتفظ الحكومة الفيدرالية بسلطة كبيرة – بل وربما متفوقة – فيما يتعلق بـإدارة السدود والخزانات المائية. إذ أن حكومة إقليم كردستان ملزمة قانوناً بالامتثال للاتفاقيات والإجراءات التي وضعتها وزارة الموارد المائية الاتحادية فيما يخص إطلاق المياه ومستويات الخزانات، حيث إن حوالي 85% من المياه من أكبر سدين في الإقليم، دربندخان

ودوكان، تتدفق جنوباً إلى العراق الاتحادي. وبينما تشير بعض التقارير إلى أن موقع حكومة إقليم كردستان في المنبع وسيطرتها على هذه السدود يمكن أن يمنحها نفوذاً على العراق الاتحادي، إلا أن مقابلاتنا مع مسؤولي الإقليم والحكومة الفيدرالية توضح أن مصدر التوتر الحقيقي لا يكمن في قرارات إدارة المياه، بل في الخلافات حول تمويل البنية التحتية المائية الحيوية، بما في ذلك السدود.

وعلى الرغم من بعض التصريحات الاستفزازية في بعض الأحيان، لا يوجد دافع كبير من أي من الجانبين لتصعيد مسألة توزيع المياه إلى صراع سياسي رئيس بين إقليم كردستان في المنبع والمحافظات الاتحادية في المصب.

في نهاية المطاف، يتمحور الخلاف بين بغداد وحكومة إقليم كردستان حول التمويل. فغالباً ما يشير مسؤولو حكومة الإقليم إلى ما يعتبرونه ظلماً في تحمل الإقليم العبء المالي لصيانة السدود بينما المستفيدون الرئيسيون هم في المناطق الاتحادية. ولا يقتصر هذا التذمر على السدود فقط، إذ يجادل مسؤولو الإقليم بأن العراق يجب أن يتحمل جزءاً – إن لم يكن كامل – من تكلفة أي بنية تحتية مائية تفيد المحافظات الاتحادية، مثل السدود الكبرى، الخزانات، ومحطات تنقية المياه الممتدة على أنهار الإقليم. وكما صرح مسؤول سابق رفيع المستوى في محافظة أربيل:

«السموم ومياه الصرف الصحي في نهر الزاب الكبير تؤثر على إقليم كردستان، لكنها تؤثر بنفس القدر على المناطق الاتحادية أيضاً، حيث تنتهي في نهر دجلة، فلماذا يجب أن نكون المسؤولين الوحيدين عن تنظيف مورد مشترك؟»

إذا استمرت هذه الحالة، فمن المرجح أن يظل الخلاف الرئيس بين أربيل وبغداد مالياً بدلاً من أن يتمحور حول إطلاق أو حجب المياه. وحتى يتم حل القضايا الأوسع المتعلقة بمبيعات النفط وإيرادات حكومة إقليم كردستان، فمن غير المحتمل أن تحظى المخاوف القطاعية المتعلقة بتمويل المياه بالأولوية اللازمة. لذلك، يجب على المجتمع الدولي التدخل مع كلا الجانبين لرفع مستوى هذه القضايا المالية الهامشية إلى مستويات أعلى من الأولوية السياسية.

IRAQ COPY

**النهج التفاعلي للجفاف الصيفي يؤدي إلى تفاقم النزاعات المحلية**

في السنوات الأخيرة، واجه العراق موجات جفاف شديدة تقريباً كل صيف، مما وضع وزارة الموارد المائية في موقف صعب لإدارة الموارد المائية المحدودة. تتولى الوزارة مسؤولية تخصيص المياه وإنفاذ الحصص المائية، بالتنسيق مع جهات مختلفة على المستوى الوطني، بما في ذلك مديريات الموارد المائية في المحافظات والمستهلكين الرئيسين للمياه مثل وزارة الزراعة.

وكجزء من استجابتها للأزمات، فرضت وزارة الموارد المائية تخفيضات مستهدفة في إمـدادات المياه، مما أثر بشكل أساسي على القطاع الزراعي، بما في ذلك الأهوار، للحفاظ على مياه الشرب للمدن وضمان استمرار إنتاج النفط. وفي الحالات القصوى، تستعد الوزارة لخفض المياه المخصصة للزراعة بنسبة تصل إلى ٪75. وتبرر الوزارة تركيزها على القطاع الزراعي بالإشارة إلى أن هذا القطاع يستهلك ما بين 80 إلى ٪85 من إجمالي موارد المياه في العراق. لكن هذه التخفيضات أدت إلى تدمير المجتمعات الزراعية، مما يستدعي الحاجة إلى حلول أكثر استدامة وطويلة الأمد بشكل عاجل.

لقد أصبح إنفاذ قيود المياه، لا سيما في المناطق الريفية، قضية حساسة وخطيرة. فقد لجأ المزارعون، الذين يواجهون تخفيضات شديدة، إلى وسائل غير قانونية للحصول على المزيد من المياه، مثل تمديد الأنابيب إلى الأنهار أو فتح بوابات التحكم في المياه.

في تشرين الثاني 2022، وبناءً على توجيهات رئيس الـوزراء محمد شياع السوداني، شكلت وزارة الموارد المائية لجنة أزمات لمكافحة هذه الانتهاكات، حيث تم تنفيذ عمليات الإنفاذ من قبل الشرطة المحلية. وبينما أعلنت الوزارة نجاح هذه الإجراءات، تشير المصادر إلى أن الجهات الزراعية النافذة غالباً ما تفلت من هذه القيود، كما أن التدابير المتخذة لم تفعل سوى القليل لمعالجة المشكلات الأساسية. ومن بين ردود فعل لجنة الأزمات تخصيص صهاريج مياه أو تخفيف القيود على حفر الآبار، لكنها كانت إجراءات مؤقتة وقصيرة المدى دون وضع البنية التحتية اللازمة لمنع الأزمات المستقبلية.

IRAQ COPY

### النزاعات حول تخصيص المياه خلال فترات الجفاف

تعد النزاعات حول توزيع المياه شائعة خلال فترات الجفاف، لا سيما في المحافظات الزراعية التي تعاني من شح المياه مثل ذي قار. وغالباً ما تفاقمت هذه النزاعات بسبب سياسات الحكومة في تخصيص المياه، مما أدى إلى تصعيد الخلافات بين المزارعين أو العشائر، خاصةً عندما تمتد هذه المجموعات عبر مناطق أو محافظات مختلفة.

تلعب وزارة الموارد المائية ومحافظو المحافظات أدواراً حاسمة في التوسط لحل هذه النزاعات، وأحيانًا يتدخل رئيس الوزراء بشكل مباشر. يتمثل النهج التقليدي للحكومة في إجراء مفاوضات مباشرة مع الأطراف المعنية واستخدام الضغط السياسي رفيع المستوى، لكن هذه الجهود تظل تفاعلية ومحدودة بفترات الأزمات فقط.

لا يوجد دليل على وجود استراتيجية استباقية طويلة الأمد تشارك فيها وزارة الموارد المائية أو الجهات الوطنية الأخرى لتعزيز الحوار المجتمعي حول المياه. وقد أشار أعضاء لجنة الزراعة والمياه النيابية إلى أن نهجهم في معالجة قضايا المياه غالباً ما يكون تفاعلياً، حيث يتم إغراقهم بطلبات متزايدة لزيادة الحصص المائية، مما يترك مساحة ضئيلة لتطوير خطط استراتيجية طويلة الأجل.

هذا الوضع يؤكد الحاجة إلى دور أقوى لمنظمات المجتمع المدني، التي يمكن أن تساعد في تطوير أطر دائمة وقنوات اتصال فعالة بين المجتمعات المحلية والسلطات. فبدون مشاركة وطنية مستمرة، يُترك السكان المحليون وحدهم لمواجهة العواقب طويلة الأمد للنزاعات المائية.

## الاستنتاجات

### مساهمة البحث

قدم هذا البحث تحليلاً معمقاً لأزمة المياه المتفاقمة في العراق، مع التركيز على الروابط بين التحديات المحلية في أربيل، السليمانية، البصرة، وذي قار والمشكلات الأوسع في الحوكمة التي تعيق الإدارة البيئية

IRAQ COPY

الفعالة. وتؤكد النتائج على الحاجة الملحة إلى استراتيجية تكيف مع التغير المناخي تعطي الأولوية لإعادة بناء البنية التحتية وأنظمة الحوكمة.

يُعد النهج الشامل أمـراً ضـرورياً، حيث يجب دمـج الديناميكيات الاجتماعية والسياسية المتنوعة على المستوى دون الوطني ضمن استراتيجية وطنية موحدة لمعالجة العوامل الأساسية التي تؤدي إلى ندرة المياه والاضطرابات الاجتماعية. وبينما ساهمت موجات الجفاف القياسية وارتفاع درجات الحرارة في تفاقم الأزمة، فإن المشاكل الأساسية لأزمة المياه في العراق متجذرة في عقود من الفشل الحكومي وإهمال البنية التحتية الحيوية. وعندما يحتج الناس، فإنهم يلومون الحكومة والاحزاب السياسية على المشكلات النظامية التي جعلتهم يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى مياه نظيفة بشكل موثوق.

فعلى سبيل المثال، في السليمانية، ترتبط الشكاوى حول تلوث المياه في منطقة دربندخان بالإهمال المستمر، والتهميش السياسي، وضعف التمويل للمشاريع الحيوية، بينما يتركز الإحباط في أربيل حول قرارات التخطيط الحضري السيئة، التي أعطت الأولوية للنمو الاقتصادي السريع على حساب البنية التحتية المائية المستدامة. في البصرة، كانت احتجاجات 2018 نتيجة مباشرة لغياب الاستثمار الكافي في معالجة المياه، بعد تفشي الأمراض الناتجة عن تلوث المياه، بينما في ذي قار، تفاقمت النزاعات العشائرية حول الوصول إلى المياه بسبب تصورات التوزيع غير العادل للموارد وسوء الإدارة الحكومية المزمن.

تُظهر هذه الحالات الأربع أن التكيف الفعّال مع المناخ يجب أن يبدأ بمعالجة الثغرات الأساسية في الحوكمة والبنية التحتية، والتي تم تجاهلها لعقود بسبب السياسات الأمنية التي سادت بعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة. وبالنظر إلى الاستثمارات الكبيرة المطلوبة لإعادة بناء البنية التحتية، فإن تعزيز الحوار السياسي على المستويين المحلي والوطني أمر بالغ الأهمية لتوحيد المصالح المختلفة وحشد الموارد بشكل فعال، مما يضمن أن إصلاحات إدارة المياه ليست مجرد ردود أفعال، بل تدفع نحو استدامة طويلة الأمد.

IRAQ COPY

### التداعيات السياسية الشاملة

لمعالجة أزمة المياه في العراق والتحديات الاجتماعية والسياسية المرتبطة بها، هناك حاجة إلى نهج شامل ذو مسارين. أولاً، يجب على الحكومة العراقية، بالتعاون مع المنظمات الدولية، إعطاء الأولوية لتطوير البنية التحتية المائية الحيوية وتنفيذ لوائح بيئية صارمة لحماية وإدارة الموارد المائية. ويمكن أن تلعب المنظمات الدولية دوراً داعماً من خلال تمويل المشاريع المستهدفة وتسهيل التنسيق بين الجهات الحكومية مثل وزارة الموارد المائية، وزارة البيئة، ووزارة النفط. ثانياً، يتطلب تعزيز التماسك الاجتماعي بناء الثقة وتحسين التواصل بين المجتمعات المحلية المتأثرة بندرة المياه والسلطات الحكومية. بدون هذه الجهود، ستظل الحكومة العراقية في وضع تفاعلي، تستجيب فقط للأزمات دون نهج استباقي.

ومع ذلك، بدون استثمارات كبيرة في البنية التحتية، ستظل مبادرات التماسك الاجتماعي تواجه تحديات، حيث ستواصل المجتمعات المعاناة من تدهور جودة المياه وانخفاض كمياتها، مما يؤدي إلى اضطرابات اقتصادية وتوترات اجتماعية متزايدة.

### المستوى المحلي (المحافظات)

على مستوى المحافظات، هناك حاجة ملحة لاتخاذ إجراءات فورية لتحديث البنية التحتية المحلية، خاصةً في المدن الكبرى مثل أربيل والبصرة، حيث تعاني أنظمة توزيع المياه ومعالجتها من ضغط شديد بسبب النمو السكاني السريع. لكن التحديات في هذه المدن ليست تقنية فحسب، بل سياسية أيضاً، حيث تتداخل مشاريع البنية التحتية مع مصالح الفصائل السياسية القوية والنخب المرتبطة بالأحزاب.

لتحقيق تقدم ملموس، من الضروري فهم هذه الديناميكيات السياسية والتفاوض مع الأطـراف الفاعلة الرئيسة، بما في ذلـك المسؤولون الحكوميون، القادة السياسيون، ورجال الأعمال، لضمان توافق جميع الأطراف حول أهمية الاستثمار في البنية التحتية المائية.

أما في ذي قار، حيث أدى شح المياه إلى تأجيج التوترات الاجتماعية والنزاعات، فإن تعزيز مشاركة المجتمع المحلي أمر بالغ الأهمية. ولا يقتصر الإصلاح الفعّال لإدارة الموارد المائية على الحلول الفنية فحسب، بل يتطلب أيضاً فهماً عميقاً للخريطة السياسية المحلية. يجب إشراك ممثلي المجتمع المحلي والمسؤولين الحكوميين في عملية اتخاذ القرار لضمان أن تكون خطط إدارة المياه عادلة ومُصممة وفقاً لاحتياجات كل منطقة.

وهذا يتطلب التوسط بين المصالح المتضاربة، تعزيز الحوار المجتمعي، وتطوير خطط إدارة مياه طويلة الأجل تتماشى مع الاستراتيجيات الوطنية وتراعي الديناميكيات المحلية. يتطلب هذا مفاوضات مستمرة وتعاوناً بين أصحاب المصلحة المختلفين لضمان أن تكون مشاريع البنية التحتية مستدامة من الناحيتين التقنية والسياسية.

المستوى الوطني

على المستوى الوطني، يواجه العراق حاجة ملحة إلى زيادة الميزانيات المخصصة للبنية التحتية المائية لسد الفجوة الكبيرة بين ما هو متاح حالياً وما هو مطلوب لمعالجة الأزمة المتصاعدة. نقص التمويل الحالي أدى إلى تعطيل المشاريع المائية، وزيادة مشاكل ندرة المياه وتلوثها في جميع أنحاء البلاد.

إضافةً إلى ذلك، فإن الطاقة المحدودة لوزارة البيئة، سواء من حيث الميزانية أو البنية التحتية، تعوق قدرتها على تطبيق اللوائح البيئية، ومحاسبة الجهات المحلية والدولية التي تلوث الأنهار العراقية.

لمعالجة ذلك، هناك حاجة إلى إعادة تقييم الأولويات المالية الوطنية. لا بد من زيادة إجمالي الميزانية المخصصة للبنية التحتية المائية، مع ضمان أن يتم توزيع الأموال بكفاءة وإنصاف بين المحافظات، وفقًا لشدة التحديات المائية وأهميتها الاستراتيجية. كما يجب تحسين التنسيق بين وزارة الموارد المائية، وزارة المالية، وزارة التخطيط، وحكومة إقليم كردستان.

لطالما تميزت العلاقة بين بغداد وحكومة كردستان بالتوترات، خاصةً فيما يتعلق بالسيطرة على الموارد وتقاسم الميزانية. وقد أدى ذلك إلى

IRAQ COPY

تأخير المشاريع المائية وزيادة عدم الكفاءة، لا سيما في تمويل وصيانة مشاريع المياه في الإقليم.

لتحقيق تعاون أكثر فاعلية، يجب أن يعمل الطرفان على نهج أكثر تعاوناً، والاعتراف بأن الإدارة الفعالة للمياه في كردستان لا تصب فقط في مصلحة حكومة الإقليم، بل هي ضرورية أيضًا للمحافظات الفيدرالية في الجنوب التي تعتمد على تدفق المياه من الشمال.

يمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء لجان مشتركة أو فرق عمل مخصصة لمشاريع البنية التحتية المائية، لضمان تمثيل مصالح الجانبين وأن تُتخذ القرارات بشفافية.

IRAQ COPY

**الهوامش:**

1-Zwijnenburg, Wim and Foeke Postma. "Living Under a Black Sky: Conflict Pollution and Environmental Health Concerns in Iraq. PAX for Peace, November 2017. https://paxforpeace.nl/wp-content/uploads/sites/2/import/import/pax-report-living-under-ablack-sky.pdf.

2 -Al-Aloosy, Massaab "Iraq's Water Crisis: An Existential But Unheeded Threat." Arab Gulf States Institute in Washington, August 27, 2021. https://agsiw.org/iraqs-water-crisis-an-existential-but-unheeded-threat

3 -nce 24 "Sun-baked Iraqis protest water and electricity shortages." July 18, 2023. https://www.france24.com/en/live-news/20230718-sun-baked-iraqis-protest-water-and-electricity-shortages.

4 -Lesser-Roy, Jordan. "'If I Leave… I Cannot Breathe': Climate Change and Civilian Protection in Iraq." Center for Civilians in Conflict (CIVIC), July 2022. https://civiliansinconflict.org/wpcontent/uploads/2022/07/CIVIC_Iraq_ClimateChange_Protectionof Civilians.pdf.

5 -International Organization for Migration (IOM). "TM Iraq – Drivers of Climate Induced Displacement: Climate Vulnerability Assessment." Oct 31, 2023. https://dtm.iom.int/reports/iraq-drivers-climate-induced-displacement-climate-vulnerability-assessment-october-2023

6 -United Nations Iraq. (2023, April 21). The interlinkages between climate, peace and security in Iraq. United Nations. Retrieved August 5, 2024, from https://iraq.un.org/en/228597-interlinkages-between-climate-peace-and-security-iraq.

IRAQ COPY

7 -Shuker, Zeinab. “The Deep Roots of Iraq’s Climate Crisis.” The Century Foundation, July 11, 2023. https://tcf.org/content/report/the-deep-roots-of-iraqs-climate-crisis.

8 -Rudaw. “ هـەولێـر لـە ئـاوی بـێ کێـشـەی-Facebook vid-eo, 2:56. July 11, 2023. https://www.facebook.com/watch/?v=985397519403775.

9 - مقابلة مع مسؤول في حكومة إقليم كردستان، أكتوبر 2023، أربيل، العراق.

10 - نەوەی نوێ. "کێشەی بێ ئاوی بەردەوامە و نەوەی نوێش چوار ڕۆژە بەردوام لە گەڕەکەکانی هەولێر ئاو دابەش دەکات". فيديو يوتيوب، 2:21 دقيقة. 12 يوليو 2022. [رابـــــط](https://youtu.be/HOBxpHOJ_NE?si=s2i-37yZbtI0Dg0Ov).

video, 2:21. July 12, 2022. https://youtu.be/HOBxpHOJ_NE?si=s2i37yZbtI0Dg0Ov.

11 -. حكومة إقليم كردستان. "تا ئێستا 75 بیری ئاوی خواردنەوە بۆ پارێزگای هەولێر لێدراون". 29 أغسطس 2022. [رابـط](https://gov.krd/dmi/activities/news-and-press-releases/2022/august/تا-ئێستا-75-بیری-ئاوی-خواردنەوە-بۆ-پارێزگای-هەولێر-لێدراون).

12 - Kurdistan 24. “Nearly 300 groundwater wells dried up in Erbil province in 2022: Water authority.” June 15, 2022. https://www.kurdistan24.net/en/story/28698-Nearly-300-groundwater-wells-dried-up-in-Erbil-province-in-2022:-Water-authority%C2%A0

13 - مقابلة مع مسعود محمد كاراش، أكتوبر 2023، أربيل، العراق.

14 -. دراو ميديا. "في الإقليم أكثر من 50,000 بئر مياه و52% منها تم حفرها بشكل غير قانوني". 6 ديسمبر 2022. [رابط](https://drawmedia.net/page_detail?smart-id=11570).

15 -. مقابلة مع مسؤول محلي، أكتوبر 2023، أربيل، العراق.

16 - مقابلة مع عضو في مجلس محافظة أربيل، أكتوبر 2023، أربيل،

IRAQ COPY

العراق.

17 - مقابلة مع أستاذ جامعي محلي، ديسمبر 2023، أربيل، العراق.

18 ." [خۆپێشاندەرێک له دەربەندیخان: له 2003ـەوە ئەم شارە ئاوی خاوێنی تێدا نییە-Darbandikhan in protestor A, since: 2003 ,Bakh-Pishawa ". tiyar this town lacks clean water]. Rudaw, February 1, 2023. https://www.rudaw.net/sorani/kurdistan/0102202328.

19 " Muhammed, Asan. -کرا جێبەجێ خۆپێشاندان مانگێک دوای دەربەندیخان داواکارییەکانی-After a month of protests, the de ."] mands of Darbandikhan have been met]. Wishe, March 3, 2023. https://www.wishe.net/details.aspx?=hewal&jmare=146952&Jor=14.

20 - مقابلة مع ناشط، سبتمبر 2023، السليمانية، العراق.

21 -مقابلة مع سليمان محمد، أكتوبر 2023، السليمانية، العراق.

22 -مقابلة مع مسؤول حكومي محلي، أكتوبر 2023، السليمانية، العراق.

23 -Zwijnenburg, Wim. "Troubled Waters: Documenting Pollution of Iraq's Shatt Al-Arab River." Bellingcat, November 10, 2020. https://www.bellingcat.com/news/mena/2020/11/10/troubled-waters-documenting-pollution-of-iraqs-shatt-al-arab-river.

24 - نواف بلس. "جلسة مجلس النواب بحضور محافظ البصرة أسعد العيداني ونقاش حاد مع حيدر العبادي". يوتيوب، 9 سبتمبر 2018. [رابط] (https://youtu.be/jSWzrw6KL5w?si=pPr91h261MQ_bM4w).

25 -Al-Rubaie, Azhar, Mason Michael, and Zainab Mehdi. "Failing Flows: Water Management in Southern Iraq." LSE Middle East Centre, July 2021. https://eprints.lse.ac.uk/110973/2/Failing_Flows_003_.pdf

26 -Wille, Belkis. "Basra is Thirsty: Iraq's Failure to Manage the Water Crisis." Human Rights Watch, July 22, 2019. https://

IRAQ COPY

www.hrw.org/report/2019/07/22/basra-thirsty/iraqs-failure-manage-water-crisis

27 -Mumtaz, Babar and Ivan Thung. "Basra Urban Profile." United Nations Human Settlements Programme in Iraq (UN-Habitat), October 2020. https://unhabitat.org/sites/default/files/2021/03/basra_urban_profile_-_english.pdf

28 - مقابلة مع مسؤول في مديرية الزراعة في البصرة، سبتمبر 2023، البصرة، العراق.

29 - Skelton, Mac. "Iraq's Climate Change Agenda Must Prioritize Health—for Humans, Animals, and Plants." The Century Foundation, August 30, 2023. https://tcf.org/content/commentary/iraqs-climate-change-agenda-must-prioritize-health-for-humansanimals-and-plants/

30 - مقابلة مع أحد سكان البصرة، ديسمبر 2023، البصرة، العراق.

31 - مقابلة مع مهندس كبير في مديرية الموارد المائية في ذي قار، نوفمبر 2023، ذي قار، العراق.

32 - مقابلة مع ناشط وعامل في منظمة غير حكومية، ديسمبر 2023، ذي قار، العراق.

33 - مقابلة مع مدير مديرية الموارد المائية في ذي قار، عبد الرضا سنيد، ديسمبر 2023، ذي قار، العراق.

34 - العامل، حسين. "مديرية ماء ذي قار تعلن عن أزمة طارئة ناجمة عن قلة الإطلاقات المائية وتطالب بترشيد الاستهلاك". صحيفة المدى، 13 ديسمبر 2023. رابط.

35 - سكاي نيوز عربية. "مجزرة ذي قار.. تفاصيل صادمة وفيديو لإطلاق النار على المحتجين". 28 نوفمبر 2019. رابط.

36 (.) "Qar Dhi District Islah-Al of Protests.. Qar Dhi- ذي قار.. تظاهرات أهالي قضاء الصلح بسبب بانقطاع مياه الشرب) صور-news.Baghdad today.".

IRAQ COPY

37 - Conflict Tribal the of Story the s'What.. Casualties بين قتيل وجريح.. ما قصة النزاع العشائري في محافظة ذي قار العراقية؟.14" 14". Alaa, G Conflict Tribal the of Story the s'What.. Casualties بين قتيل وجريح.. ما قصة النزاع العشائري في محافظة ذي قار العراقية؟.14" ] ,Alaa .14"

38 - مقابلة مع زعيم عشائري في سيد دخيل، ديسمبر 2023، ذي قار، العرا..

39 -مقابلة مع ناشط وعامل في منظمة غير حكومية، ديسمبر 2023، ذي قار، العراق.

40 - مقابلة مع مسؤول في سيد دخيل، ديسمبر 2023، ذي قار، العراق.

41 - مقابلة مع موظف في وزارة الصحة في الناصرية، نوفمبر 2023، ذي قار، العراق.

42 - وكالة الأنباء العراقية. "محافظ ذي قار يصدر توضيحاً بشأن آلية تنفيذ المشاريع". 19 يوليو 2022. رابط.

43 - ألترا عراق. "الصدر يمارس لعبة 'الثأر'.. هل تعرض محافظ ذي قار للتهديد بعد الرسالة المدوية؟". 14 يوليو 2021.

44 - مقابلة مع ناشط من الشطرة، يناير 2024، مقابلة افتراضية عبر زوم،

45 - قناة الأهـوار. "برنامج لقاء خاص مع ياس الخفاجي – ضيف الحلقة المهندس عبد الرضا مصطاح، مدير الموارد المائية في ذي قار". فيديو يوتيوب، 17 ديسمبر 2022. رابط.

46 - العامل، حسين. "جدل كبير بين الدوائر المحلية بشأن صلاحية ماء الشرب في ذي قار". صحيفة المدى، 23 يونيو 2022. رابط.

47 - كليوم. "إذاعة الناصرية: الموارد المائية تطالب بإلغاء الخطة الزراعية للموسم الصيفي في ذي قار". 8 يونيو 2023. رابط.

48 - مقابلة مع عامل في منظمة غير حكومية، يناير 2024، مقابلة افتراضية عبر زوم.

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

نشرة تخصصية محدودة التداول تصدرها مؤسسة «غدًا لإدارة المخاطر» في بغداد وتتركز مهمتها في ترجمة اهم ما تتناوله مراكز التفكير العالمية حول العراق وتقوم ايضا بترجمة اشياء مهمة يعتقد فريق العمل ضرورة اطلاع صانع القرار عليها.

ونود ان نشير هنا الى مجموعة امور:-

**الامر الاول:** تتالف كل ترجمة من:

- ملخص تنفيذي: وهو خلاصة الترجمة حسب كاتبها وتقوم المؤسسة فقط بترجمتها وتلخيصها ولا يتصرف بافكارها ومفرداتها.
- ترجمة نص المادة مع الاشارة الى الفقرات المهمة عبر تظليلها باللون الغامق.
- الملاحظات والتوصيات: وهي تمثل راي المؤسسة ورؤيتها للموضوع. وليس بالضرورة تبني المؤسسة للفكرة بل هو خلاصة ما وصل له راي المترجم والباحث.

**الامر الثاني:** تقوم المؤسسة بترجمة النص كما هو، فلا يعني ان المؤسسة تتبنى رأي الكاتب.

**الامر الثالث:** ان هذه النشرة تخصصية وترسل فقط لمجموعة محدودة جدا من صناع ومتخذي القرار في العراق. ولا يجوز نشرها شرعاً وقانوناً الا باذن من مدير المؤسسة حصراً.

**الامر الرابع:** يسر المؤسسة استقبال ملاحظاتكم وتصويباتكم وانتقاداتكم البناءة. على البريد الالكتروني ورقم الهاتف المثبتين على صفحات النشرة.

الامر الخامس: المؤسسة مستقلة ماليا واداريا بشكل كامل ولا تستقبل اي تبرعات او معونات.

غدا لإدارة المخاطر
Ghadan For Risk Management

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks